Changing the world
with **women and girls**
actionaid

قيادة الطريق
الرابطة (نكسس) من خلال عدسة نسوية

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 3

1. مقدمة 5

1.1 معلومات أساسية 5

1.2 المنهجية ونهج البحث 9

2. النتائج الرئيسية 10

2.1 البرمجة التحويلية بين الجنسين 10

2.2 تشغيل الرابطة (نكسس) 13

2.3 تمهيد الطريق لتغيير مستدام وطويل الأجل 17

3. الخلاصة والتوصيات 22

المراجع 26

ملخص تنفيذي

تم تصور العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام تقليديًا على أنه عمليات منفصلة مع تحديد الاحتياجات الفورية المتعلقة بالأزمات ضد أنشطة بناء السلام والتنمية على المدى الطويل من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة ولكن في الواقع تتداخل هذه المجالات الثلاثة وتدعم بعضها البعض في بناء الإستدامة والمرونة على المدى الطويل١. إن العمل بطرق منعزلة بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام لا يخدم الاحتياجات الشاملة للمحتاجين الذين غالبًا ما يجدون أنفسهم لفترات طويلة في الفئات الإنسانية والإنمائية وبناء السلام٢. يتّضح هذا بشكل متزايد مع تزايد الأزمات الممتدة وعندما تصبح الإستجابة لحالات الطوارئ أكثر تعقيدًا وتعددًا.

كان ظهور المفهوم "الثلاثي" للعلاقات الإنسانية والتنمية والسلام (المعروف فيما بعد باسم الرابطة (نكسس))بمثابة تحول نموذجي مهم نحو إنشاء نظام إنساني أكثر فعالية وكفاءة. من خلال التركيز على الأسباب الجذرية للأزمات وإيجاد حلول أطول أجلاً وأكثر استدامة ، حاولت الرابطة (نكسس) التغلب على النهج المنعزلة الطويلة الأمد للعمل الإنساني والتي عززت الإنقسامات المصطنعة عبر القطاعات المترابطة للتنمية والإنسانية وبناء السلام.

لا يزال المجتمع الدولي يفشل في تنفيذ النُهُج التي تعكس بشكل كاف نية الرابطة (نكسس) وطموحها ، ولا يزال المنظور القائم على النوع الإجتماعي في هذا المجال مفقودًا إلى حد كبير. لم يتم تأسيس نُهُج الرابطة (نكسس) بعد في قاعدة أدلة قوية ولا يزال المجتمع الدولي يعاني من كيفية تفعيل الرابطة (نكسس) في الممارسة العملية ٣. تم تأطير معظم هذه المحادثات من خلال وجهات نظر الجهات المانحة والوكالات الإنسانية وتجاربها بدلاً من آراء الجهات الفاعلة المحلية وتجاربها وتحديداً منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية والتي تعتبر مركزية للإستجابات الإنسانية وتأثرت بشكل مباشر بمثل هذه القرارات. في حين كانت المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة بطيئة في تبني هذا النهج ، كانت منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية في طليعة حالات الطوارئ الإنسانية قد تجاوزت هذه الإنقسامات في إستجاباتها على الرغم من عدم الإعتراف بذلك ٤. وهذا من أعراض طرق العمل الأوسع للقطاع حيث يُنظر إلى النساء والفتيات ٥ على أنهن ضحايا ومتفرجات غير كفؤات في الصراع وعمليات السلام بدلاً من الإعتراف بهن كعناصر فاعلة للتغيير.

يهدف هذا البحث إلى سد هذه الفجوة وتقديم رؤى جديدة إلى الخطاب من خلال الإستفادة من تجارب النساء ومنظماتهن العاملة عبر الرابطة (نكسس) لقيادة الإستجابات لحالات الطوارئ في هايتي ولبنان وميانمار وصوماليلاند لدراسة كيفية عملهن عبر هذه الرابطة وما تعني لهن هذه العزلات. يبحث كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتعلم من هذه الأساليب وكيف يمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى إستجابات إنسانية أكثر إستدامة من خلال العمل عبر العمل الإنساني والإنمائي والسلام لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة الهيكلية.

وتوصل إلى أنه على الرغم من أن المجتمع الدولي لا يزال يتصارع مع الجوانب العملية لـالرابطة (نكسس)، فإن منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية لا تزال تطبق "نهجًا مترابطًا" داخل مجتمعاتها - كأول مستجيبين ، ولكن أيضًا كجهات فاعلة رئيسية للتغيير في التنمية وأنشطة بناء السلام.

توزيع الغذاء في قرية ساتيلا في صوماليلاند
إستجابة لأزمة الجفاف في عام 2022

Photo: Khadija Farah/ActionAid

يجمع هذا البحث خبرات منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية حول ما يعنيه إضافة منظور نسوي إلى الرابطة (نكسس) والنظر في توصيات النتائج الرئيسية التالية قبل أن يستنتج أنه يجب على المجتمع الدولي الإستثمار في التدخلات المحلية التي تقودها النساء وتحويل السلطة وصنع القرار وتمويل منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي تدرك إحتياجات الطوارئ بشكل أفضل.

النتائج الرئيسية والتوصيات

1 **تعد البرمجة التحويلية القائمة على النوع الإجتماعي خطوة أولى في معالجة أوجه عدم المساواة وإعتماد نهج الرابطة (نكسس) المتكامل** وهناك حاجة لإجراء تحليل شامل للصراع القائم على النوع الإجتماعي في جميع مراحل العمل الإنساني مع تكامل المناصرة وبناء السياسات والروابط المحددة لحماية المرأة وبناء قدرتها على الصمود عبر جميع البرامج الإنسانية.

2 **الإعتراف بدور منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي كانت تقوم بتشغيل الرابطة (نكسس) ودعم قيادتها يعزز العمل الإنساني الأكثر كفاءة.** يجب على الجهات المانحة والمجتمع الإنساني ضمان إمكانية وصول منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية إلى المحادثات الدولية والإستثمار في بناء القدرات حول الفرص الطويلة الأجل والمستدامة وإحترام سلطة منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية ومصداقيتها.

3 **يعتبر التمويل المخصص والشراكات الهادفة مع منظمات حقوق المرأة والمنظمات الإنسانية للتعلم أمرًا بالغ الأهمية في تشغيل الرابطة (نكسس) بشكل هادف.** وهذا يشمل طرائق تمويل مرنة طويلة الأجل و تبسيط متطلبات التمويل و مشاركة المرأة في تطوير العطاءات وضمان مصفوفة مناسبة لتقييم المخاطر.

1.المقدمة

تمت صياغة الرابطة (نكسس) كمصطلح لوصف التفاعل بين المساعدات الإنسانية وجهود التنمية وبناء السلام وكيف يتم العمل في هذه المجالات الثلاثة من قبل مختلف الجهات الفاعلة. على الرغم من إعتماد العمل الإنساني في السنوات الأخيرة إلى حد كبير نهجًا أكثر دقة يأخذ في الإعتبار مفاهيم التأهب والإستدامة والتعافي على المدى الطويل ، إلا أن هذا لا يحدث بإستمرار في الممارسة. لا يزال المجتمع الدولي يكافح بشأن كيفية تفعيل الرابطة (نكسس) على الرغم من الإعتراف بأن الجهات الفاعلة التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية ، وجهود التنمية وبناء السلام قد تجاوزت الخطوط التقليدية لما تشكله إما أنشطة "إستجابة" "تنمية" أو "سلام" [6]. كان هناك قدر كبير من عدم اليقين فيما تعنيه الرابطة (نكسس) من حيث المفهوم والممارسة مع ظهور قضايا حول كيفية مواءمة الإستعداد مع جهود الإستجابة والتنمية.

يعد فهم سياق الرابطة (نكسس) أمرًا حيويًا حيث أن النقاشات حوله تستجيب للحقائق السياسية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية المتغيرة بمرور الوقت.

1.1معلومات أساسية

المناقشات التاريخية ومفاهيم الرابطة (نكسس)

دارت المحادثات المبكرة حول الرابطة (نكسس) في تسعينيات القرن الماضي حول الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية من خلال الإعتراف بالحاجة إلى الإنتقال من الإستجابة الإنسانية إلى دعم التنمية على المدى الطويل [7]. أدى ذلك إلى مناقشة المرونة والحد من مخاطر الكوارث مع التركيز على الإنتقال الأفضل بين الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة التأهيل والتنمية. دارت المحادثات حول أفضل السبل لربط إدارة الكوارث بالإستراتيجيات المستدامة مع إدخال إطار المرونة [8]. ثبت في الممارسة العملية أن المواءمة بين العمل التنموي والعمل الإنساني معقد مع عدم اليقين بشأن متى ينبغي أن تتعاون الجهات الفاعلة المنفذة. أدى هذا إلى إنتقادات مفادها أن مواءمة التنمية والمساعدة الإنسانية مع المرونة كتقدم خطي فشلت في فهم الطبيعة الدورية لإدارة الكوارث حيث يمكن أن تتداخل التنمية والإستجابة والتأهب والتعافي وتعمل في وقت واحد أحيانا كثيرة [9].

كما أجريت محادثات مهمة حول الحياد الإنساني في التسعينيات بالإعتماد على تجارب من التدخلات في الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة. في أعقاب هجوم 11 سبتمبر على مركز التجارة العالمي في عام 2001 ، بدأ قطاع التنمية الدولية في التوافق إلى حد بعيد مع أجندة التوريق. شهدت هذه الفترة تحويل ميزانيات المعونة والتنمية نحو الأمن والإستقرار العالميين [10] مما أوقف المزيد من التقدم حول الرابطة (نكسس) ومناقشة المرونة.

لم يتم الإعتراف حقًا بطلبات الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية للعمل معًا بشكل أوثق للمساعدة في بناء مرونة طويلة الأجل حتى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. زادت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية بشكل كبير مع تزايد عدد الأزمات في جميع أنحاء العالم وتضاعف عدد الأشخاص المحتاجين [11]. أثارت هذه المطالب المتغيرة مناقشات دولية جديدة وبدأت الحكومات والوكالات في إعادة التفكير في كيفية الاستجابة. تطور تصور العلاقة بين الاستجابة للكوارث والتنمية الأساسية من المناقشات حول سلسلة الإغاثة بين العمل الإنساني والتنمية وكيفية الابتعاد عن إضفاء الطابع الأمني على التدخلات الإنسانية نحو تكامل فهم المخاطر ودمج حساسية النزاع في الاستجابة [12]. في ضوء ذلك ، أدركت مناقشة الرابطة (نكسس) أن الإحتياجات الطارئة غالبًا ما تكون أعراضًا للقضايا الأساسية التي تجعل الناس والمجتمعات عرضة للخطر وأن الإستجابة الدولية الأكثر فعالية تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لمعالجة هذه الأسباب الجذرية.

في عام 2000 تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن وهو أول وثيقة رسمية وقانونية يطالب الأطراف بمنع إنتهاكات حقوق المرأة في النزاع ودعم مشاركتهن في مفاوضات السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع. وفي السنوات اللاحقة ، إنضم إلى القرار تسعة قرارات [13] تدعو إلى التغيير في المجالات بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والإستغلال والإعتداء الجنسيين ومشاركة المرأة في بناء السلام. تشكّل هذه القرارات العشرة معًا جدول أعمال المرأة والسلام والأمن . يوفر الإلتزام بـ المرأة والسلام والأمن من حيث المبدأ فرصة لتعاون أفضل عبر الرابطة (نكسس) وفرصة لتقديم التمويل لما كان ، حتى الآن ، مجال عمل إنساني يعاني من نقص حاد في الموارد [14]. تم تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن جنبًا إلى جنب مع إنشاء اتفاقيات دولية أخرى إلتزمت بالإعتراف بخطط التنمية المملوكة محليًا بقيادة محلية، مثل الصفقة الجديدة لعام 2011 للمشاركة في الدول الهشة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015 [15] و إلتزامات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016 مثل الصفقة الكبرى التي تضمنت توصيات من أجل مشاركة أوثق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. كان هذا بالتوازي مع موجة من الكوارث والنزاعات المتعلقة بالمناخ الطويلة الأمد والمتقلبة مع الاعتراف بضرورة إعتبار بناء السلام والأمن جزءًا من الخطاب الإنساني والإنمائي.

جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وإعتبارات النوع الإجتماعي في الرابطة (نكسس)

كان قرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي تم تبنيه في عام 2000 أول وثيقة رسمية وقانونية يصدرها مجلس الأمن تطالب أطراف النزاع بإحترام حقوق المرأة ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام وكذلك في أنشطة التنمية [16]. وتتكون من أربع ركائز أساسية يمكن أن تسهم في الحد من الإنتهاكات ضد المرأة: 1) الوقاية 2) والحماية 3) والمشاركة و 4) الإغاثة والتعافي. تتناول الإغاثة والتعافي بشكل مباشر إدراج العمل الإنساني وتدعو الجهات الفاعلة إلى تطبيق منظور جنساني عند معالجة الأزمات الدولية على سبيل المثال من خلال مراعاة إحتياجات النساء والفتيات في تقديم المساعدة.

نظرًا لأن مناقشة الرابطة (نكسس) تدرك أن إحتياجات الطوارئ غالبًا ما تكون أعراضًا للقضايا الأساسية التي تجعل الناس والمجتمعات عرضة للخطر ، وبما أن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن يشرك على وجه التحديد الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية ، فمن الطبيعي دمج السلام في النهج. من خلال القيام بذلك ، فإننا نقرّ بأهمية حل النزاعات ومنعها في إنهاء الإحتياجات الإنسانية والحد من الفقر وضمان التنمية المستدامة [17].

ومع ذلك ، فقد تم إنتقاد الترابط بين حل النزاع وإنهاء الإحتياجات الإنسانية بإعتباره الجزء الأكثر غموضًا والذي لا يتلقى القدر الكافي من البحوث في كل من أجندة الرابطة (نكسس) و المرأة والسلام والأمن [18] وغالبًا ما يغيب عن كيفية توافق تحليل النوع الإجتماعي وإدراج منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية في المحادثة.

نظرًا لأن عدم المساواة بين الجنسين غالبًا ما يكون أسبابًا جذرية للضعف والمخاطر داخل المجتمعات ، وبما أن تمكين المرأة يمكن أن يساهم بشكل فعّال في بناء المرونة ، فإن زيادة التركيز على دوافع المخاطر يعني أيضًا زيادة التركيز على المساواة بين الجنسين كخطوة رئيسية نحو مناقشة الرابطة (نكسس) [19]. ومع ذلك ، في 2019-2020 ، تم تخصيص 6,3 مليار دولار أمريكي سنويًا ، أو 5 ٪ من إجمالي المساعدة الثنائية للمساواة بين الجنسين كهدف رئيسي للبرنامج [20] ويوضّح هذا وجود فجوة واضحة في تفعيل العلاقة بين جدول أعمال المرأة والسالم والأمن والعمل الإنساني. تمثّل أجندة المرأة والسلام والأمن تحديًا للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية للإرتقاء إلى مستوى طموحها في المشاركة والوقاية والحماية والإغاثة والتعافي للنساء والفتيات في البيئات المتضررة من النزاع حيث يجب عليها تجاوز المشاركة مع الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية وخاصة النساء والفتيات "كالمستفيدات" من المساعدات ، وبدلاً من ذلك إشراكهن كعناصر فاعلة للتغيير وكبار الشركاء والمستجيبات للعمل الإنساني [21].

تعد المساواة بين الجنسين مجالًا مهمًا من الإلتزامات المتداخلة (وفي بعض الأحيان ، المشتركة) بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية والسلام - ممّا يوفر أرضية إختبار ذات تأثير محتمل لنهج الرابطة (نكسس) - ولكن لا يمكن القيام بذلك دون تمركز النساء والفتيات ومنظماتهن داخل جوهر النقاش. إن تنفيذ نهج الرابطة (نكسس) الذي يعزّز ذلك من شأنه أن يوفر فرصة كبيرة لتعزيز العدالة بين الجنسين ، بما في ذلك من خلال الدعم الطويل الأجل لمنظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية والتأكد من أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من كل من الإستجابات الفورية والنتائج الطويلة الأجل [22].

المضي قدمًا في الرابطة (نكسس) وإدراج أجندة المرأة والسلام والأمن في النقاش الإنساني

عدد الأشخاص الذين يعيشون في بيئات هشة ومتأثرة بالصراع غير مسبوق ، حيث تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه في عام 2022 ، نزح 100 مليون شخص بسبب الأزمات المتصاعدة في جميع أنحاء العالم [23]. هذا العام ، 2022 ، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 274 مليون شخص في جميع أنحاء العالم سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وستحتاج الأمم المتحدة إلى 41 مليار دولار للإستجابة إلى 63 حالة طوارئ حول العالم [24]. يثير هذا مخاوف بشأن قدرة الدول الهشة على الإستجابة لحالات الطوارئ ، حيث تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن 80٪ من الأشخاص الذين يعيشون في فقر سيعيشون في بيئات هشة بحلول عام 2030 [25]. سلّطت جائحة كوفيد 19 أيضًا الضوء على أوجه الضعف وعدم المساواة الموجودة مسبقًا للأشخاص الأكثر تضرراً من حالات الطوارئ وتحديداً النساء والفتيات [26]، مع توقّع إرتفاع عدد اللواتي سيعانين من الفقر المدقع إلى نحو 47 مليون امرأة كنتيجة مباشرة لـ كوفيد 19 [27]. يعتبر الصراع والهشاشة والأزمات من ناحية ، والفقر وعدم المساواة من ناحية أخرى ، وسائل متشابكة للضعف تتطلب إهتمامًا متكاملًا ومتضافرًا.

لقد سلّطت جائحة كوفيد 19 أيضًا الضوء على الدور الحاسم

قيادات نسائية من مجموعة ذاتية نسائية في قرية كيون كلاي في ميانمار تركز على تنمية القرية وسبل العيش المستدامة إستجابة للفيضانات (2019).

Photo: Saw Lay Dar Du/ActionAid

للجهات الفاعلة المحلية وتحديداً منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية قي العمليات الإنسانية التي تعمل في جميع مراحل العمل الإنساني [28]. تحدّث المانحون ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية عن الحاجة إلى تغيير جذري في نهج التمويل والشراكة في النظام الإنساني [29] ، ولكن على الرغم من النطاق غير المسبوق لحالات الطوارئ والمناقشات الدولية العديدة ، تواصل هذه الجهات الفاعلة العمل في إنعزال. لا يزال النظام الإنساني أعمى عن النوع الإجتماعي [30] حيث يميل العاملون في المجال الإنساني إلى رفض أجندة المرأة والسلام والأمن، حيث يرون أنها من إختصاص بناء السلام وغالبًا ما تفشل في دمج حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في عملهم البرنامجي. وهذا يحد بشدة من عمل المنهجية التحويلية للنوع الاجتماعي ويفشل في الإعتراف بالدور الذي تلعبه المنظمات المحلية وتحديداً منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية في تجاوز الرابطة (نكسس).

كيف يتم تعريف الرابطة (نكسس) من قبل مختلف أصحاب المصلحة

ستستمر المحادثات عن الرابطة (نكسس) في التطور بما يتماشى مع البيئة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المتغيرة. بعد التعلم من جائحة كوفيد 19 ، يتعمّق الوعي حول تعقيد الأزمة ويتطلب نهجًا تآزريًا يعزز القدرات والموارد لتحقيق نتائج دائمة - مما يجعل المناقشة حول الرابطة (نكسس) في طليعة مناقشات السياسة الدولية. ومع ذلك ، على الرغم من الإلتزامات المجددة من قبل المجتمع الدولي تجاه الرابطة (نكسس) [31]، ليس من الواضح كيف يمكن لتركيز الأمم المتحدة على السيادة أن يعالج محركات الإقتصاد السياسي العالمي للصراع والأزمات والهشاشة [32] ولا يوجد تعريف متّفق عليه للرابطة (نكسس) وحدودها المفاهيمية.

تبدأ التحديات التي تواجه تحديد الرابطة (نكسس) بالإتفاق على الأولويات والأطر والمبادئ. تختلف مناهج العمل الإنساني غير السياسية والقائمة على الإحتياجات عن النُهج السياسية القائمة على الحقوق الطويلة المدى للجهات الفاعلة في التنمية وبناء السلام. وبالمثل ، اتُهمت السياسة الدولية في كثير من الأحيان بعرقلة العمل الدولي نحو نهج معزز ومتكامل للسلام العالمي [33]. وبالتالي ، عند مناقشة الرابطة (نكسس) ، تفسّر الجهات الفاعلة المختلفة العناصر بشكل مختلف ، وفقًا لمصالحها وأجنداتها. بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية ، يعني هذا عادةً دمج حساسية أفضل للنزاع ، ودعم التماسك الإجتماعي أو بناء السلام - على الرغم من وجود فهم بضرورة ربط هذه العمليات بالعمليات الرسمية [34].

يبني المانحون الرابطة (نكسس) على أساس طرائق التمويل و "تعزيز التكامل" داخل البرامج. في عام 2019 ، قدمت توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من مبادئ العمل لمانحي لجنة المساعدة الإنمائية حول الرابطة (نكسس) مما عزز إلتزامات المانحين في جدول الأعمال هذا وإضافة مكون السلام لتشكيل رابطة ثلاثية تحولية أكثر [35]. يتم تعريف هذا على أنه: "الهدف من تعزيز التعاون والتماسك والتكامل. ويسعى النهج إلى الإستفادة من المزايا النسبية لكل ركيزة - إلى حد ملاءمتها في السياق المحدد - من أجل تقليل الضعف العام وعدد الإحتياجات غير الملباة وتعزيز قدرات إدارة المخاطر ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع [36]. في نهاية المطاف ، يجعل الأعضاء المانحون هذا الأمر مناسبًا لسياساتهم الخاصة من خلال مجموعة من التوصيات بشأن الوقاية والتخفيف وبناء السلام والإشتراك في البرمجة مع بيئة المخاطر وإسناد الأنشطة والأنشطة التي تتمحور حول الأشخاص على مبادئ "عدم إلحاق الضرر".

حتى داخل منظومة الأمم المتحدة ، هناك دلالات مختلفة للرابطة (نكسس). على سبيل المثال ، "يركز نهج اليونيسف تجاه شبكة التنمية البشرية على عدد من المبادرات الرئيسية والتي تشمل تعزيز الأنظمة وتطوير البرامج الواعية بالمخاطر وإشراك المجتمع المحلي والتخطيط والإستعداد لحالات الطوارئ وتعزيز الشراكات وحشد الموارد الحيوية [37]". يعتبرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية طريقة العمل الجديدة واصفاً إياها بأنها "تعمل على تحقيق نتائج جماعية تقلّل الحاجة والمخاطر والضعف على مدى سنوات عديدة ، بناءً على الميزة النسبية لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة" [38].

في حين أن هناك خطابًا واضحًا حول تعاون وتنسيق أقوى بين الجهات الفاعلة في مجالات التعاون الإنمائي والعمل الإنساني وبناء السلام ، مرة أخرى ، تم بناء معظم هذه المحادثات إلى حد كبير على وجهات نظر الوكالات المنفذة - وتتحدث في الغالب حول تعاون مختلف الجهات الفاعلة الدولية والمبادرات الدولية. تم تأطير تعريفات الرابطة (نكسس) من خلال وجهات نظر الجهات المانحة والوكالات الإنسانية والإنمائية وتجاربها بدلاً من آراء الأشخاص الأكثر تضرراً وتجاربهم - أي الجهات الفاعلة المحلية وتحديداً منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية وهذا يمثل نقصًا في فهم كيف تختبر المجتمعات ، وتحديداً النساء والفتيات ومجتمعاتهن ، الأزمات وتستجب لها.

تحدث غالبية الروابط التحويلية بين العمل الإنساني والتنموي والسلام في مساحات المجتمع المدني ، وخاصة المنظمات التي تقودها النساء والفتيات وفي السنوات الأخيرة قادت الطريق في تفسير مجموعة من قرارات أجندة المرأة والسلام والأمن على نطاق واسع ومتقاطع [39]. ومع ذلك ، فإن الرابطة (نكسس) بشكل عام هو مصطلح سياسي يبدو أنه تم تطويره من قبل المحافل الدولية بينما يتجاهل أصوات اللاعبين الأكثر فاعلية.

1.2 المنهجية ونهج البحث

يجمع هذا البحث بين خبرات القيادات النسائية وأعضاء منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية والحركات النسائية في هايتي ولبنان وميانمار وصوماليلاند الذين تأثروا بالإستجابات لحالات الطوارئ وقادوها في مجتمعاتهم. في كل سياق ، إستفسروا عن سبب حدوث عدم المساواة وإستكشفوا أوجه التآزر بين عملهم في الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام وغالبًا ما يعملون بدون تسميات.

إستخدم هذا البحث نهجًا متعدد الأساليب ، بما في ذلك مراجعة الأدبيات ، بالإضافة إلى جمع النوعية الأولية والقياس الكمي للكيانات النوعية وتحليلها من خلال إستخدام مسح عبر جميع السياقات. عملت منظمة أكشن إيد بشكل تعاوني مع منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية في هايتي ولبنان وميانمار وصوماليلاند مما يضمن ريادتها في تطوير البحث وتحليل البيانات والتحقق من صحة النتائج والتوصيات. تم جمع البيانات الأولية من خلال 53 مقابلة مع مخبرين رئيسيين و 18 مناقشة جماعية مركزة عبر كل دولة وشاركت 178 من القيادات النسائية ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية في جمع المسح الكمي [40]. تمت مشاركة نتائج البحث الأولية مع جميع المشاركين قبل الإنتهاء من التقرير للسماح بتعليقات مفيدة على التحليل الأولي والتحقق من صحة النتائج والدعم في التطوير المشترك للتوصيات النهائية.

تتبنى منظمة أكشن إيد نهجًا نسويًا للبحث وتعتبره أداة لإحداث تحولات في السلطة. يمكن إستخدام نتائج البحث والأدلة لتفكيك التحيّز المحتمل من آراء صانعي القرار وأفعالهم ولتحدي كيف وأين تظهر القوة بشكل سلبي وتؤدي إلى توالد القمع. تركز إرشادات البحث النسوي [41] لمنظمة أكشن إيد على "الأدلة التي تركز على الناس" والتي تهدف إلى التمكين وبناء التضامن وتحويل السلطة. في ضوء ذلك ، يجلب منهج البحث النسوي التابع لـأكشن إيد إلى المركز خبرات أولئك الأكثر تهميشًا وحقوقهم ويتسائلون معًا عن سبب حدوث عدم المساواة. ينشأ هذا من إلتزامنا الأوسع بالنسوية المتداخلة كإيديولوجيا وإطار تحليلي وإستراتيجية تغيير إجتماعي في نهجنا البرنامجي والسياسي والبحثي - حيث نسعى جاهدين لمشاركة السلطة والمساءلة وحماية حقوق الفتيات والنساء اللواتي نتفاعل معهن ورفاههن في جميع مراحل عملنا.

على هذا النحو ، تسعى أكشن إيد جاهدة لإجراء البحوث التي تعطي الأولوية لوجهات نظر النساء والشباب والتحقق من صحة معارفهم وربطهم بصانعي القرار حتى يتمكنوا من إحداث التغيير الخاص بهم [42]. بالإعتماد على تأطير نسوي متعدد الجوانب نعترف بأن النوع الاجتماعي لا يمكن أن يكون بمفرده أساس لعدم المساواة الهيكلية. يتم إختبار القوة والإمتياز بطرق مختلفة من قبل مجموعات مختلفة من النساء وفي مراحل مختلفة من تاريخهن وفي سياقات مختلفة أيضا [43]. يساعد ذلك في دعم برامجنا الإنسانية الخاصة من خلال التركيز على تحويل السلطة والمساءلة إلى المجتمعات وإعطاء الأولوية لقيادة النساء والشباب كخطوة لكسر أنظمة عدم المساواة والهياكل التي تدعمهم [44] وهذا يعني أن هذا البحث إتخذ نهجًا تشاركيًا وانعكاسيًا ونسويًا طوال الوقت ووضع إرشادات أخلاقية شاملة وشارك في تطوير الأسئلة مع المشاركين في البحث.

إن تركيزنا البرنامجي والتوقيع الإنساني لـ أكشن إيد متجذر في هذه المبادئ النسوية معززة بفهمنا وخبرتنا في تحويل السلطة إلى المجتمعات المحلية وتحديداً من خلال العمل بالشراكة مع منظمات حقوق المرأة و المنظمات النسائية. يتم ذلك من خلال تعزيز قيادة النساء ومنظماتهن المتأثرات بالأزمة لضمان بقائنا مسؤولين أمام المجتمعات المتضررة والإستجابة بشكل هادف للإحتياجات والوقائع السياقية للنساء والفتيات. يأتي هذا جنبًا إلى جنب مع الإلتزام بالإستدامة على المدى الطويل وبناء القدرة على الصمود من خلال تمكين القيادات النسائية من معالجة الأسباب الكامنة لعدم المساواة داخل مجتمعاتهن [45].

2.النتائج الرئيسية

على الرغم من الخطوط المصطنعة التي يفرضها الفاعلون الدوليون بين المساعدات الإنسانية والتنمية وجهود بناء السلام فإن منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي تحدثنا إليها تعمل عبر الرابطة (نكسس) للإستجابة لمخاطر مضاعفة متعددة مثل تغير المناخ والصراع وحالات الطوارئ السريعة الظهور. تم تنظيم النتائج التي توصلنا إليها حول المواضيع التالية: (أ) البرمجة التحويلية القائمة على النوع الإجتماعي وتفكيك أوجه عدم المساواة الهيكلية تدعم برمجة الرابطة (نكسس) المتكاملة و(ب) تفعيل الرابطة (نكسس) و (ج) تمهيد الطريق للتغيير المستدام والطويل الأجل.

2.1 تفكك البرمجة التحويلية بين الجنسين عدم المساواة الهيكلية في سياقات الأزمات وتدعم نهج الرابطة (نكسس) المتكامل

إتضح من النتائج أن خطط الإستجابة الحالية للأزمات غالبًا ما تفتقر إلى إعتبارات عدم المساواة القائمة بين الجنسين مما يؤدي إلى برمجة عمياء بين الجنسين وعدم إعطاء الأولوية للخدمات الخاصة بالمرأة في حالات الطوارئ وقد لوحظ هذا بإعتباره فجوة في طريقة فهم الفاعلون الدوليون الأسباب الجذرية للتمييز والتي بدورها تفشل في تطوير برامج مفيدة تتجاوز المبادرات الإنسانية المنقذة للحياة القصيرة الأجل.

إن إدراك الأسباب الجذرية لعدم المساواة الهيكلية التي تواجهها النساء والفتيات في حالات الطوارئ وتحديدها يدعم التصميم الهادف والتنفيذ الفعّال للبرامج الإنسانية التحويلية القائمة على النوع الإجتماعي [46] التي تدعم تنفيذًا أكثر جدوى لأنشطة التنمية وبناء السلام. هذه نقطة إنطلاق مهمة لنهج الرابطة (نكسس) الذي يعالج المعايير القائمة على النوع الإجتماعي وعدم المساواة ويساهم في الهدف الأساسي المتمثل في الإتساق بين الجهود الإنسانية والإنمائية والسلام من أجل تقليل المخاطر ونقاط الضعف بشكل فعال مع دعم جهود الوقاية في الوقت نفسه. للقيام بذلك من الضروري فهم التفاوتات الهيكلية والإقتصادية التي تواجه المجتمع المحلي والمستوى الوطني وكيف ترتبط هذه التفاوتات.

عدم المساواة الهيكلية ووصمة العار المجتمعية

أبرزت النتائج التي توصلنا إليها أن وصمة العار المجتمعية والمواقف الأبوية تجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر أثناء الأزمات في كل بلد مما يؤدي إلى عدم فهم حقوق النساء والفتيات وقبول الأعراف الإجتماعية التي تعطي الأولوية لوضع الرجال والفتيان وإحتياجاتهم داخل المجتمع. قال المشاركون في لبنان إن

Photo: Naw Thaw Thaw Moo/ActionAid

نظمت منظمة أكشن إيد مجموعة المساعدة الذاتية النسائية في ميانمار تركز على تنمية القرية وسبل العيش المستدامة. تم إلتقاط الصورة في عام

قائدة نسائية في حالات الطوارئ ترفع الوعي بشأن إرتداء الكمامة ضد جائحة كوفيد 19 في هايتي.

Photo: ActionAid

"الرجال والنساء يمرون بنفس الأزمة الرئيسية لكن نقاط الضعف ليست هي نفسها فالنساء والفتيات أكثر عرضة للمخاطر. أبرزت القيادات النسائية في هايتي أن

النساء أكثر عرضة للإصابة بـكوفيد 19 إذ يمثلن غالبية العاملين في الخطوط الأمامية في قطاع الرعاية الصحية والإجتماعية وبالمثل أشار المشاركون في ميانمار إلى أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية بعد حالة الطوارئ يمكن أن يؤثر على النساء بشكل أكثر سلبية لأنهن غالبًا ما يتحملن مسؤولية الأعمال المنزلية وأكثر عرضة لتخطي وجبة أكل لإعالة أسرهن.

قد يتقاطع عدم المساواة بين الجنسين مع أشكال أخرى من التمييز مثل التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو العمر أو العرق أو الإعاقة. تم الإبلاغ عن ذلك من قبل المشاركين من ميانمار وتحدثوا عن التمييز الإضافي الذي يواجهه بعض الأفراد والأقليات في مخيمات النازحين داخليًا حيث قد يواجهون وصمة عار إضافية ويكونون غير قادرين على الوصول إلى معلومات الصحة العامة. أفاد ممثلو منظمات حقوق المرأة الذين تمت مقابلتهم أن النساء من مجتمع الميم أقل عرضة للمشاركة في الأنشطة بسبب التمييز وقد أدى ذلك إلى عدم فهم إحتياجاتهن بشكل كاف وصعوبة حشد الموارد لدعم هؤلاء النساء. فبدون تحليل الإحتياجات المتداخلة لأولئك الأكثر عرضة لخطر التهميش قبل حالات الطوارئ وأثنائها وبعدها هناك خطرزيادة تفاقم إحتياجات النساء والفتيات.

عدم المساواة الإقتصادية والحماية الإجتماعية المحدودة

تواجه النساء والفتيات نقصًا في الأمن حول التوظيف والتعليم وغالبًا ما تكون النساء والفتيات أول من يُخرج من مكان العمل أو نظام التعليم عند حدوث أزمة [47] ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن المرأة تميل إلى أن تكون ممثلة تمثيلا زائدا في العمالة غير الرسمية حيث أشار المشاركون في ميانمار إلى أن النساء كن على الأرجح يعملن في قطاعات محفوفة بالمخاطر مثل مصانع الملابس وكن في الغالب أول من يفقدن وظائفهن عند حدوث الأزمة. خلال فترات الإغلاق إختبرت المرأة زيادة في مسؤوليات الرعاية أيضًا مع إغلاق المدارس ووقعت مسؤولية تعليم أطفالهن على عاتقهن حيث قال المشاركون في لبنان على سبيل المثال "إضطرت النساء لإيجاد توازن بين وظيفتهن و التعليم عبر الإنترنت " مما أدى إلى إلقاء جميع المسؤوليات على عاتق المرأة ". وقد أثير هذا الأمر كمصدر قلق في كل من هايتي وصوماليلاند حيث تحدث المشاركون في المقابلات عن زيادة التحديات الإقتصادية للمرأة مثل قلة الفرص المتاحة للنساء العاملات في المجال الزراعي بسبب فقدان المحاصيل مما قد يؤدي إلى فقدان الإستقلالية واليقين حول مستقبلهن على المدى الطويل. نتيجة لتقلص آفاق التوظيف علّق المشاركون في صوماليلاند على أن النساء إضطررن إلى شغل وظائف ومواقف إستغلالية أو أجبرن على ذلك مع ذكر البعض زيادة في حالات الزواج القسري والعمل في مجال الجنس. كما أعرب المشاركون في صوماليلاند عن مخاوفهم بشأن زيادة عدد الفتيات العرائس أثناء حالات النزاع بما في ذلك تبادل الفتيات للحفاظ على السلام أثناء عمليات المصالحة حيث لم يتم مراعاة حقوقهن.

تكثيف العنف القائم على النوع الإجتماعي وإلغاء إعطاء الأولوية لحقوق الصحة الإنجابية الجنسية

زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ شائعة بشكل خاص وموثقة بشكل جيد [48]. في جميع سياقات البلدان الأربعة تم تسليط الضوء على زيادة العنف القائم على النوع

الإجتماعي أثناء حالات الطوارئ وتقلص خدمات العنف القائم على النوع الإجتماعي كواحد من أبرز الشواغل مع الأزمات المتعددة التي تفاقم مخاطر العنف القائم على النوع الإجتماعي للنساء والفتيات. تحدث المشاركون في لبنان عن تأثير كوفيد 19 وإنفجار بيروت في عام 2020 والأزمة الإقتصادية اللاحقة وقالوا: "إزداد العنف بجميع أنواعه أكان الجسدي أوالعقلي أوالجنسي." وأبلغ المشاركون في ميانمار عن زيادات في العنف القائم على النوع الإجتماعي في أوقات النزاع ونتيجة لذلك لم تعد النساء والفتيات يشعرن بالأمان في الأماكن العامة أو الخاصة وعلّق أحدهم قائلا

> **" تتعرض النساء والفتيات للإنتهاك داخل المنزل وخارجه على أساس جنسهن ويتعرضن أيضا للقمع بسبب الأعراف الثقافية والمعتقدات المجتمعية."**

سلّط تقييم للجفاف أجرته وزارة العمل والشؤون الإجتماعية والأسرة في صوماليلاند الضوء على زيادة بنسبة 25٪ في العنف القائم على النوع الإجتماعي بسبب ظروف الجفاف والإبلاغ عن زيادة العنف المنزلي والإغتصاب والزواج المبكر / القسري وحرمان النساء من الموارد.

لوحظ أن عمليات التخطيط المرتبطة بالإستجابة لحالات الطوارئ يهيمن عليها الذكور بشكل كبير وعسكرية - مما أدى إلى زيادة التقارير عن العنف الجنسي ضد اللاجئات والنازحات داخليًا وقد لا يكون واضحا ما هي آليات الإبلاغ ذات الصلة وكيفية تلقي الدعم. قوبل الوجود الإضافي لقوات الأمن في المناطق المتضررة من النزاع في ميانمار بالحذر والمقاومة حيث سلّط المشاركون الضوء على خطر العنف الجنسي والتحرش الذي ترتكبه هذه المجموعات وشدد أحد المشاركين على أنه " ليس لدينا أي فكرة عن مكان نذهب إليه وطلب المساعدة إذا يحدث عنف " وقال آخر "لا يمكننا القيام بأي شيء في حالة حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي ." وقد أثار ذلك المشاركون في جميع السياقات الذين شددوا على أن الناجين من العنف القائم على النوع الإجتماعي لم يتمكنوا من الإبلاغ عن الحوادث نتيجة للمعايير الثقافية ووصمة العار التي أدت إلى ثقافة الصمت وكذلك الإفتقار إلى آليات الإبلاغ المناسبة.

كما تحدث المشاركون عن الطريقة التي تؤدي بها الأزمات إلى تفاقم الإحتياجات الصحية المحددة للنساء والفتيات وإعاقة الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية التي تركز بشكل خاص على الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية. صرّحت إمرأة في ميانمار قائلة:

> **لا توجد في بعض المخيمات أدوات كرامة للنساء للإستخدامها أثناء فترة الحيض وليس لديهن ما يكفي من الفوط الصحية.**

كانت هناك تقارير عن إنخفاض الدخل المتاح للمنتجات الصحية والنظافة للمرأة مع إرتفاع الأسعار أثناء حالات الطوارئ وتحويل الأموال المنزلية إلى موارد أخرى مثل المعدات الوقائية الشخصية أثناء جائحة كوفيد 19. وأضاف مشارك من لبنان أن هذه القضية "أغفلها" صنّاع القرار ونتيجة لذلك "لم تكن المرأة قادرة على شراء المنتجات الصحية".

الصحة العقلية والرفاهية للنساء والفتيات أثناء الطوارئ

تزداد أيضا إحتياجات الصحة العقلية للنساء والفتيات أثناء الأزمات مع تزايد الضغوط الخارجية وتقلّص فرص الحصول على الدعم. تحدث المشاركون عن العبء العقلي الأكبر الذي تتحمله النساء أثناء حالات الطوارئ مع الضغوط العائلية التي غالباً ما تؤثر بشكل غير متناسب على دورهن التقليدي كمقدمات للرعاية. علّقت إمرأة في ميانمار قائلة "إن هذه الأعباء تسبب المزيد من التوتر للنساء رغم أن الرجال والنساء يعيشون في ظل نفس المخاوف وإنعدام الأمن" وفي لبنان قالت أخرى إن "كل الضغوط تمارس على المرأة إلى أن تنفجر عند نقطة معينة". تم الإبلاغ عن زيادة الطلب على خدمات الصحة النفسية في جميع سياقات البلد ومع ذلك تم وصف الوصول إلى الدعم بأنه غير منتظم ومحدود مع نقص التمويل المتسق الموجه إلى خدمات الصحة العقلية.

لماذا يعتبر هذا مهمًا لالرابطة (نكسس)؟ يسلّط بحثنا الضوء على كيفية تأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب في سياقات الأزمات حيث تؤكد منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسوية على أن البرامج الإنسانية المستمرة في كثير من الأحيان لا تأخذ ذلك في الحسبان. يدعم عدم المساواة والتمييز بين الجنسين في مثل هذه السياقات أي عمل إنساني أو تنموي أو بناء سلام ويؤثران عليه. عندما يتم تصعيدهما وعدم معالجتهما في إطار أزمة يصبح من الصعب أن تكون أنشطة التنمية وبناءالسلام ذات مغزى.

يُعد فهم مدى تأثير حالات الطوارئ الإنسانية على مجموعات متنوعة من النساء والرجال بشكل مختلف ، سواء على المدى القريب أو الطويل ، خطوة حيوية نحو القدرة على تطوير نهج متكامل يتقاطع مع أنشطة التأهب والإستجابة والتعافي.على سبيل المثال النظر في كيف يمكن للعنف القائم على النوع الإجتماعي أن يزعزع الإستقرار ويقلل الثقة داخل المجتمعات (والدولة ككل عندما ترتكب قوات الأمن الوطني مثل هذا العنف) أو فهم كيف أن عدم تكافؤ سبل العيش والمشاركة الإقتصادية للمرأة يمكن أن يعيق النمو الإقتصادي والإنتعاش في المجتمع يحدد بالضبط سبب أهمية إجراء تحليل حول النوع الإجتماعي. إن تقديم المساعدة الإنسانية فقط دون معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة الهيكلية من غير المرجح أن يتسبب في أي تغيير إيجابي في مرونة المجتمعات على نطاق أوسع أو التنمية أو زيادة السلام.

من خلال عدم تحليل التفاوتات الهيكلية والإقتصادية وكذلك تجاهل العنف غير المتناسب الذي تواجهه النساء والفتيات في

حالات الطوارئ ، فإننا نهدر فرصًا مهمة للتغيير. إن دراسة كيف يمكن لمختلف الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية وبناء السلام أن تعمل معًا لمعالجة المعايير بين الجنسين وعدم المساواة هي الخطوة الأولى نحو إتساق أفضل في عملهم. يمكن للتحليل التحولي المشترك بين الجنسين أن يوفّر نقطة البداية الحاسمة لنهج الرابطة (نكسس) الذي يعالج المعايير بين الجنسين وعدم المساواة ويساهم في الهدف الأساسي المتمثّل في الإتساق بين الجهود الإنسانية والإنمائية والسلام.

2.2 تشغيل الرابطة (نكسس)

عبر البلدان الأربعة التي شملها الإستطلاع ذكر 95٪ من منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي تمت مقابلتها الحاجة إلى روابط أفضل بين العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الدولية في دعم المجتمعات المتضررة من الأزمات للإستعداد لحالة الطوارئ والإستجابة لها والتعافي منها.

كان من المتصور أن المنظمات غير الحكومية الدولية تميل إلى الإستجابة لحالات الطوارئ السريعة الظهور ولا تفكر في كثير من الأحيان في الإستجابة الطويلة المدى وبناء القدرة على الصمود. كما سلط المشاركون الضوء على نقص الفهم والوعي بإحتياجات النساء والفتيات من قبل المشاركين في تخطيط الإستجابة وتقديمها ولا سيما أثناء حالات الطوارئ عندما يتركز الإهتمام الدولي والحكومي في مكان آخر. أشارت منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي تحدثنا إليها إلى الإفتقار إلى برمجة الرابطة (نكسس) من المجتمع الدولي التي تعوق تشغيلها. في ضوء ذلك ، كان على القيادات النسائية ومنظماتهن إيجاد آليات بديلة للإستجابة والعمل عبر الرابطة (نكسس) لتلبية إحتياجات أولئك الأكثر عرضة لخطر التهميش داخل مجتمعاتهم.

مخاطر نهج "مقاس واحد يناسب الجميع" للسياقات المتأثرة بالأزمة

يجب أن تكون الإستجابة للأزمات متجذرة دائمًا في التحليل القائم على النوع الإجتماعي والسياق المحدد الذي يأخذ في الإعتبار إحتياجات المجتمع ككل ويتناولها. ومع ذلك ، فإن النتيجة الرئيسية التي تم التوصل إليها في هذا البحث كانت تصوّر أن الجهات الفاعلة الدولية تقوم بأنشطة إنسانية دون فهم كامل للسياق والخلفية التاريخية للبلد الذي يعملون فيه. أقرّت منظمات حقوق المرأة في لبنان بأنه بينما يتعلق العمل الإنساني من حيث المبدأ بالإستجابة للإحتياجات العاجلة التي أوجدتها الأزمة ، "عندما يحدث ذلك في مجتمع لديه تمييز سابق وإحتياجات طويلة الأمد ، فإن الإستجابة للطوارئ في حد ذاتها بطريقة منفصلة غير كاف بل إنه تراكم للتأثيرات المركبة. هذا في إشارة إلى إنفجار بيروت في آب / أغسطس 2020 الذي ضاعف من الضغوط القائمة التي تواجهها النساء والفتيات في لبنان وتحديداً جائحة كوفيد 19 وعدم الإستقرار الإقتصادي في البلاد [49]. لذلك فإن وضع أي خطة إستجابة إنسانية في سياقها له أهمية حيوية حيث أكد مشارك في لبنان أن

> **هناك منظمات غير حكومية تقدم خدمات في المنطقة للإستجابة لحالات الطوارئ ولكنها لا تعالج قضايا المرأة وغيرها من أوجه عدم المساواة الهيكلية وهو أمر غير فعّال على المدى الطويل.**

توزيع أطقم كرامة أكشن إيد في جاكيه في هايتي من قبل المستجيبين الأوائل لمنظمة أكشن إيد وهن مجموعة من القيادات النسائية تم تدريبهن من قبل منظمة أكشن إيد.

Photo: Fabienne Douce/ActionAid

تخلق الأحداث الطارئة المتكررة الناجمة عن المناخ حلقة مفرغة من الضعف في الدول المتأثرة بالمخاطر حيث تؤكد منظمات حقوق المرأة في هايتي وصوماليلاند على الآثار القائمة على النوع الإجتماعي لمثل هذه الأحداث بما في ذلك زيادة التحديات الإقتصادية للمرأة وزيادة مخاطر العنف القائم على النوع الإجتماعي [50]. على سبيل المثال ، تؤثر تأثيرات المناخ مثل نقص الغذاء أو إمدادات المياه بشكل مباشر على قدرة النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية على إطعام أسرهن ويمكن أن يؤدي إلى فقدان الدخل وسبل العيش [51]. يمكن أن تؤدي الآثار المتبقية لمثل هذه الخسائر إلى تآكل قدرة النساء على التكيف مع تغير المناخ بمرور الوقت ودفعهن إلى دوامة الهشاشة مما يجعل من الصعب تقليل المخاطر المرتبطة بالمناخ وإدارتها [52]. سلطت منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي تمت مقابلتها في هايتي وصوماليلاند الضوء على أن العمل في سياق الطوارئ الناجم عن المناخ يعني أن المنظمات تكافح لإختيار أي حالة طوارئ تستجيب لها وخلق "حلقة مفرغة من الفيضانات والإنهيارات الأرضية والإستجابة للأزمة الحالية ‹› الأمر الذي يتطلب فهمًا محددًا للسياق. ومع ذلك ، على الرغم من كونها في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ ، غالبًا ما يتم تهميش المرأة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالإستجابة لأحداث الطوارئ الناجمة عن المناخ على المستويات الإقليمية والوطنية والعالمية [53].

كما أن هناك حاجة أخرى للإعتراف بصعوبة تحقيق الأهداف الإنسانية والإنمائية في غياب السلام. لاحظ المشاركون في صوماليلاند أنه في المناطق التي تعاني فيها المجتمعات من نزاع متكرر ، هناك حاجة أكبر للنقاش حول منع النزاعات وحلها في العمل الإنساني. كما أوضحت إحدى القيادات النسائية في صوماليلاند قائلة

> **"الصراع هو محرك موجود مسبقًا لقضايا مثل العنف القائم على النوع الإجتماعي وبسبب الصراع المتكرر إزداد عدد الفتيات العرائس في سن مبكرة كمصالحة من أجل السلام."**

أثيرت فكرة "الافتقار إلى السلام ‹› أو عدم النظر في كيفية إسناد النزاع إلى كل من الأنشطة الإنسانية والإنمائية كقضية تتعلق بكيفية الحصول على الحقوق والحريات الفردية ، سواء حول العنف أو عدم القدرة على التوافق بشكل هادف مع البرامج في القطاعات الأخرى التي يُنظر إليها على أنها أكثر توجهاً نحو "التنمية" مثل التعليم والرعاية الصحية [54]. أثار المشاركون مخاوف بشأن تقلّص المساحة المتاحة للمجتمع المدني للعمل في ميانمار على الرغم من الدور المركزي الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في تنسيق الإستجابات وتوسيع نطاقها في العمل الإنساني وبناء السلام. وصف مشارك كيف أدى ذلك إلى التركيز على الإفتقار إلى التنسيق بين الجهات الفاعلة في التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام: إذا أردنا تطوير بلدنا يجب علينا أيضًا دمج بناء السلام. وبالمثل ينبغي أن يتم تعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الإجتماعي في نفس الوقت. إذا ركزنا فقط على التنمية ولم ندرج السلام ، فسيستمر لفترة قصيرة . لا يمكننا ببساطة إتباع نهج واحد لكل أزمة. في هايتي ، أشارت النساء إلى العنف وعدم الإستقرار على أنهما عائقان أمام تقديم إستجابة إنسانية فعالة. أفادت منظمات حقوق المرأة أن حواجز الطرق والتهريب والعنف القائم على النوع الإجتماعي والإختطاف من قبل الجماعات المسلحة كعقبات أمام تشغيل النساء فقط في الأماكن الآمنة والوصول إلى المجتمعات في المناطق النائية.

القضايا الناجمة عن الإحتياجات التي يتم تحديدها على المستوى الدولي

قال مشارك في لبنان: "يأتي الفاعلون الدوليون بخلفية تستند إلى الإغاثة والإستجابة للطوارئ بقصد تلبية الإحتياجات العاجلة. تكمن المشكلة في ما يتعين علينا إخبارهم به بشأن الإحتياجات الحالية والإستراتيجية الموجودة بالفعل التي لدينا. في جميع السياقات ، ذكرت منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية أنه يتعين عليها إتباع متطلبات الجهات المانحة أو أنها لن تتلقى تمويلًا للأنشطة الجارية وأحيانًا تشعر بالحاجة إلى "تغيير نطاق عملها لتكون قادرة على الحصول على التمويل" عند حدوث حالة طوارئ جديدة. أشارت إحدى القيادات النسائية في هايتي إلى أن دعم إستجابات المنظمات غير الحكومية الدولية للأزمة الإنسانية يمكن أن يؤدي إلى "شلل" عملهن المستمر حيث يتعين عليهن تغيير الأولويات بسرعة حيث عكست قائدة أخرى أن الأمر يشبه الإضطرار إلى الضغط على زر الإيقاف المؤقت للأنشطة التي لم تعد من أولويات المانحين. وقد إنعكس ذلك من قبل أحد المشاركين في لبنان الذي ذكر أنه بعد إنفجار بيروت قامت منظمة غير حكومية دولية بإغلاق مدرسة للأطفال اللاجئين كانت توظف عشرين معلمة وحولت التمويل لدعم الأطفال المتأثرين بإنفجار بيروت. كما أشار العديد من المشاركين إلى أن المشاريع التي أعلنت عنها المنظمات غير الحكومية الدولية والتي كانت ستوظف النساء قبل إنفجار بيروت قد تم تعليقها بعد الإنفجار.

مع تحويل الإهتمام والتمويل إلى مكان آخر تشعر النساء أنهن مهمشات وأن إحتياجاتهن لا تحظى بالأولوية في حالات الأزمات. ومن الأمثلة على ذلك تهميش خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات بسبب عدم إعطاء الأولوية للأموال المخصصة. كما أوضح مشارك في لبنان ، "يتم وضع قضايا المرأة على الجانب ويتم إعطاء الأولوية للأزمة [...] تصبح هذه القضايا [العنف والعنف القائم على النوع الإجتماعي] ثانوية [...] حتى التدخلات الحالية التي كانت قيد التنفيذ تم تعليقها".

ذكرت معظم مناقشات مجموعات التركيز في لبنان أنه خلال الأزمات مثل جائحة كوفيد 19 وإنفجار بيروت تم تهميش النساء ولم تعد الأولية لإحتياجاتهن [55]. كما أثارت النساء في صوماليلاند مخاوفهن بعدما شعرن أنهن غير قادرات بشكل هادف على الإستمرار في

الأنشطة اليومية أثناء الإستجابة للأحداث الناجمة عن تغير المناخ الممولة حديثًا.

> **تعني الأزمات والجفاف أنه كان علينا تحويل جميع برامجنا السابقة حول الحماية والتمكين الإقتصادي للمرأة من أجل تنفيذ المشاريع للإستجابة للإحتياجات العاجلة للمجتمع مثل نقل المياه بالشاحنات وتوزيع الغذاء وإعادة توطين النازحين داخليًا. هذا ينسى في بعض الأحيان.**

من المهم أن نلاحظ أن أي تحويل للتمويل أو وقف أنشطة التأهب والتطوير الجارية يمكن أن يعيق التقدم الإجتماعي الذي تم إحرازه في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الإجتماعي وخدماته مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على المدى الطويل للأشخاص الأكثر عرضة لخطر التهميش [56].

الإبتعاد عن الإستجابات الإنسانية القصيرة المدى

شعرت منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية المشاركة في البحث أن الإستجابات الإنسانية تقدم حاليًا إغاثة دورية قصيرة الأجل لأعراض الأزمات بدلاً من الإستثمار في قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية. تحدثوا عن إستجابة المانحين غير المتناسبة لحالات الطوارئ السريعة الظهور وتمويل الأنشطة القصيرة الأجل مقارنة بتمويل العمل الطويل الأجل على الرغم من سياقات الأزمات الممتدة. شعرت غالبية منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي تحدثنا إليها أن تمويل المانحين لم يكن مرنًا بما يكفي لتلبية إحتياجاتهن. ومن بين القيادات النسائية التي شاركت في الإستطلاع وصفت معظم المنظمات (٥١٪) التمويل الذي تلقينه بأنه قصير الأجل ومرونته محدودة وصرحت الأقلية (١٠٪) بأنها تلقت تمويلًا طويل الأجل ومرونته جيدة. قال ٧٩٪ من المشاركين أنه من أجل التمكن من الإستجابة بشكل هادف لحالة الطوارئ يحتاجون إلى مزيد من التمويل للتكاليف الأساسية وتمويل أكثر مرونة بنسبة ٧٦٪ وتمويل أكثر إتساقًا بنسبة ٧٣٪. في كثير من الأحيان في حالات الطوارئ يُنظر إلى منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية بشكل كامل على أنهن قادة في تقديم الخدمات ويفقدن فرصة إشراك خبراتهن ومعرفتهن. وقد أثير ذلك في البحث حيث أشار ٦٤٪ من المشاركين في المسح إلى أنهم تلقوا أموالًا لتقديم خدمات محددة وتنفيذ البرنامج مع إنخفاض هذا الرقم بشكل ملحوظ لبناء السلام (٤٣٪) وبناء القدرة على الصمود والتنمية (٢٧٪) والمناصرة (٢٢٪). وقد تم التأكيد على ذلك أيضًا من قبل مجموعة التركيز ومناقشات المقابلات مع الشكوى من أن التمويل القصير الأجل في حالات الطوارئ يجعل من الصعب على منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية تلبية أهدافها التنظيمية الإستراتيجية وتوفير إستجابة جيدة ودعم الموظفين والإحتفاظ بهم. شدد المشاركون على أن العثور على تكاليف تغطية رواتب الموظفين والتكاليف العامة أو الإستثمار في تعزيز القدرات يمثل تحديًا كبيرًا. وصفت إحدى القيادات النسائية من لبنان كيف أن المنظمة النسائية التي تنتمي إليها لم تكن قادرة على تنفيذ مشاريع "تنقلنا من أعمال الإغاثة إلى عمل أكثر إستدامة" بسبب نقص التمويل الطويل الأجل.

Photo: /ActionAid

قائدة نسائية تم تدريبها على نهج أكشن إيد النسوي للحماية تتحدث بصراحة عن سلامة النساء والفتيات وكرامتهن وحقوقهن.

غالبًا ما يعيق تقدم جهود التنمية ثقافة المدى القصير والتركيز المفرط على المشاريع الفردية مما يضرّ بالتحوّلات البرامجية السريعة في سياقات الطوارئ. لتقديم إستجابات فعالة للأزمات تتطلب منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية تمويلاً أكثر مرونة وتفاعلية وطويل الأجل يسمح بتحولات برنامجية سريعة في سياقات الطوارئ. تحدثت إحدى القيادات النسائية في صوماليلاند عن كيف "تم تصميم النظام الإنساني في الغالب للإستجابة لحالات الطوارئ القصيرة المدى بشكل تفاعلي" بدلاً من الإستثمار في المجتمعات وإعدادها للصدمات المتتالية المتعلقة بالمناخ في البلاد. وأوضحت أخرى أن

> "التنمية تتعلق ببناء شيء مستدام وأن قصر أنفسنا على أعمال الإغاثة [...] لا يساعد الناس على التطور وتحسين ظروفهم"

. يعمّق هذا النهج القصير الأمد التفاوتات الهيكلية من خلال عدم الإستجابة للإحتياجات الطويلة الأجل للفئات الأكثر تهميشًا أو في معالجة الأسباب الجذرية لهذا التهميش. بالنظر إلى أن الإحتياجات الطارئة غالبًا ما تكون أعراضًا للقضايا الأساسية التي تجعل الناس والمجتمعات عرضة للمخاطر في المقام الأول ، فإن الفشل في معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية سيؤدي إلى تباطؤ الإنتعاش والنمو ٥٧.

على الرغم من زيادة التمويل الإنساني خلال السنوات الأخيرة ، إلا أنه لا يزال يتعذّر الوصول إليه إلى حد كبير بالنسبة إلى منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية على الرغم من العمل غير المدفوع الأجر الذي توفره في الإستجابة للأزمات. تظل طرائق التمويل معزولة في كتل إنسانية وإنمائية لا تتوافق مع التجارب التي يعيشها الناس.

لقد قيل إن الأموال المجمعة وسيلة محتملة لتحسين التمويل للبرامج على غرار الرابطة (نكسس) حيث أن الصناديق المشتركة على مستوى الدولة على وجه الخصوص لديها القدرة على المساهمة في برمجة الرابطة (نكسس) لأسباب ليس أقلها أنها تستخدم بشكل متزايد من قبل المانحين لتقديم إلتزامات الصفقة الكبرى على التمويل غير المخصص وتوجيه المزيد من التمويل إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية ٥٨. ومع ذلك ، كشفت النتائج التي توصلنا إليها أن ٨٪ فقط من القيادات النسائية ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي شملها الإستطلاع قد تلقين الصناديق المشتركة على مستوى الدولة لبرامجهن وعملياتهن التنموية ، وتلقى ١٣٪ ممن شملهم الإستطلاع صناديق مجتمعية مشتركة لبرامجهم وعملياتهم الإنسانية مع إستمرار وصول غالبية أموال أولئك الذين شملهم الإستطلاع من خلال وسطاء (٨٥٪ من التمويل الحالي للبرامج الإنسانية من المنظمات غير الحكومية الدولية ، مثل أكشن إيد، و ٥٥٪ لأعمالهم التنموية). لا تزال معظم الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة مقصرة بشكل كبير في ضمان أن يكون تمويلها للبرامج هدفًا رئيسيًا لتحقيق للمساواة بين الجنسين - حيث لا تتبع وكالات الأمم المتحدة ومجموعات التنسيق الإنساني بشكل منهجي أي من شركائها تابع لمنظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية ٥٩. هذا النقص في المعلومات يجعل من المستحيل فهم الدرجة التي تشارك بها الشراكات الإنسانية حاليًا منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية ولكن من البيانات التي تمت مراجعتها مؤخرًا خصصت ٧ من ١١ جهة مانحة حكومية ٢٪ فقط من الأموال لبرامج المساواة بين الجنسين المستهدفة في السياقات الإنسانية ٦٠.

حيث توجد الشراكات أفاد المشاركون بإنعدام المساءلة والثقة من المجتمع الدولي تجاههم. أفادت منظمات حقوق المرأة عن شعورها بأن الجهات الفاعلة الدولية "لا تثق بها" أو أن "المانحين لا يروننا بدون شراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية" ، مما أثار مخاوف بشأن فشل المانحين والجهات الفاعلة الدولية في تنفيذ التوطين بشكل هادف. غالبًا ما تستند علاقة المعاملات هذه إلى نقل المخاطر من الشركاء الدوليين إلى الشركاء الوطنيين ولكن دون أيضًا نقل الوسائل والموارد للتخفيف من تلك المخاطر والإستجابة لها وليس التحول الهادف إلى المساءلة. في الواقع طرح أحد قادة منظمة حقوق المرأة في لبنان السؤال التالي: "ماذا عن مساءلة [المانح] أمامنا - كيف يتتبعون ذلك؟"

جمع هذا معًا

أصبح العمل من خلال الرابطة (نكسس) للتكيف مع السياق المتغير للإستجابة الإنسانية هو المعيار الجديد للعديد من منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية. على الرغم من هذا التحول في نظام المساعدة الأوسع نطاقاً ، فإن منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي تحدثنا إليها سلطت الضوء على الإفتقار إلى الإعتراف الذي تلقته في القيام بذلك ، وتحدثت عن التحديات التي واجهها المجتمع المدني. تم الإبلاغ عن الأولويات المتضاربة والجهات المانحة الصارمة والعمليات الداخلية التي تلتزم بالأنشطة الإنسانية القصيرة الأجل والتمويل غير المرن عبر السياقات إلى جانب عدم مراعاة الأبعاد المتداخلة لتغير المناخ والنزاع والسلام وكيف تزيد هذه المخاطر من نقاط ضعف النساء والفتيات وحقوقهن. تتمثل الخطوة الرئيسية المفقودة في إشراك القيادات النسائية ومنظماتهن اللواتي إضطررن للعمل من خلال هذه التحديات ووجدن طرقًا لعبور التحولات والفجوات في الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وبناء السلام.

2.3 تمهيد الطريق للتغيير المستدام والشراكات الهادفة

من أجل تقديم إستجابات إنسانية فعالة للمضي قدمًا ، يجب على المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة الخروج من نهجها المنعزل والإنخراط في شراكات هادفة مع المنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة. هناك حاجة لفهم واسع النطاق وشامل ومتقاطع لأجندة المرأة والسلام والأمن ضمن العمل الإنساني

لاجئة سورية تلقت تدريب التمكين من قبل منظمة أكشن إيد في بعلبك في لبنان وجدتحلول بديلة لدعم سبل عيش عائلتها من خلال بيع المياه في الحي بإستخدام شاحنة زوجها (2012).

Photo: Lebanon Storm cash assistance/ActionAid

كخطوة أولى للإعتراف بالقيادات النسائية والإستثمار فيها والشراكة معها وتمكين قيادتهن ودورهن ومعالجة الحواجز التي تحول دون إدماجهن [61].

القيادة النسائية ودور المرأة في السياق الإنساني

تلعب منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية دورًا حاسمًا في بناء الثقة مع المجتمعات وتوفير جسر للوصول إلى المحتاجين. غالبًا ما تجعل معرفتها المجتمعية وفهمها المحدد للسياق لإحتياجات النساء والفتيات منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية في أفضل وضع لتلبية الإحتياجات في مجتمعاتهن. عندما يتم تقدير النساء في المجتمع ودعمهن من قبل مجتمعهن بوصفهن صانعات قرار نشطات ومحترمات ومقدرات، يتم تعزيز مرونة المجتمع الأوسع للإستجابة للأزمات والتعافي منها [62]. ولكن على الرغم من أن منظمات حقوق المرأة "المدافعات الأصلية عن حقوق المرأة في الصراع وأول المستجيبات الأساسيات في الأزمات التي تستحق تضامن العاملين في المجال الإنساني وشراكتهم [63]"، فمن الواضح من البحث أن قيادة المرأة في السياقات الإنسانية تفتقر إلى التمويل الطويل الأجل والإعتراف والجهود المبذولة من أجل المشاركة الفعالة الآمنة [64]. كما أوضح ممثل منظمة حقوق المرأة في لبنان ، "الفكرة هي أنه ليس عليك القيام بتدخلات منفصلة حصريًا للصحة على سبيل المثال ، ثم للحماية حصريًا. يجب أن تأخذ التدخلات في الإعتبار الجوانب المختلفة وأن تكون متعددة القطاعات ".

تحدّث المشاركون في جميع سياقات البلدان الأربعة عن الدور القيادي الذي تلعبه المرأة في حالات الطوارئ وعن مركزية ذلك في بناء الثقة مع المجتمعات المهمشة والوصول إليها. علّق أحد المشاركين من ميانمار قائلاً "تمثّل منظمات حقوق المرأة بارقة أمل للمجتمع. حتى لو لم يتم تلبية إحتياجاتهن، فمن الجيد أن يكون لدينا مجموعة تأخذ قضايا هؤلاء النساء على محمل الجد. وقد ردّد ذلك أحد المشاركين في لبنان قائلا: "كان علينا التفكير في الإحتياجات الخاصة للنساء بصفتنا منظمة غير حكومية تقودها نساء. لن تفكر المنظمات غير الحكومية الأخرى التي لا تقودها نساء في هذا الأمر أبدًا. لقد لعبت منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية دورًا حاسمًا خلال جائحة كوفيد 19 في بناء الثقة وفهم الإحتياجات كأول المستجيبات في مجتمعهن وشغلن مساحات كافحت المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة من أجل الوصول إليها. قالت قائدة من صوماليلاند " تعني جائحة كوفيد 19 المزيد من الحركة على المستويين المحلي والوطني - لم نر أي وكالات [دولية] منذ ما يقرب من عامين حتى الآن بسبب هذه الجائحة وعلى الرغم من وجود صعوبات مع الجفاف لا زلنا نقوم بالعمل.

معوّقات مشاركة المرأة وقيادتها

بينما لاحظ المشاركون زيادة في قيادة المرأة ومشاركتها أثناء الإستجابة للأزمات ، فقد شددوا أيضًا على عدم الإعتراف بقيادتهن فضلاً عن الإفتقار إلى فرص المشاركة على المدى الطويل خارج أوضاع الأزمات. في جميع السياقات القطرية، أوضح المشاركون غياب النساء في معظم مناصب صنع القرار والعمليات التي تؤدي إلى تدابير لا تراعي

النوع الإجتماعي وتتجاهل إحتياجاتهن. لوحظ أن الحواجز الثقافية في صوماليلاند تمنع النساء من شغل مناصب في هذه الأماكن مع عدم وجود ممثلات للمرأة في الفرع التشريعي للحكومة أو القضاء وتمثيل محدود فقط في السلطة التنفيذية مما يؤثر على القرارات التي تتخذها الحكومة. بينما أبرز المشاركون في ميانمار أن النساء لم يكن بإمكانهن الوصول إلى مساحات صنع القرار الإنساني الرسمية على المستويين الوطني والمحلي بشكل مستمر، علق أحد المشاركين في لبنان قائلاً "لا يمكننا القول بشكل عام إننا نتخذ القرارات بشأن القضايا التي تؤثر علينا". وعلق مشارك آخر في لبنان قائلاً: "هناك فرق بين الدور الذي نمنحه في سياق الإستجابة الإنسانية وخارج حالة الطوارئ". كشفت النتائج أنه على الرغم من كونهن في كثير من الأحيان أفضل المرشحين للإستجابة ، فإن النساء والفتيات كثيرًا ما يتم تهميشهن أو إستبعادهن من عمليات صنع القرار والتخطيط. كما علّق أحد المشاركين في هايتي "فقط عندما تفهم إحتياجات المجتمع يمكنك فهم كيفية الإستجابة ، وهذه هي الطريقة الوحيدة لتعزيز التنمية وتسهيل عملية تحقيق السلام".

تم ذكر حواجز متعددة أمام المشاركة الهادفة من قبل المشاركين. تحدثت العديد من النساء عن المعايير المجتمعية الأبوية التي حالت دون وصولهن إلى أماكن وعمليات معينة. تحدثت إحدى المشاركات في ميانمار عن "الضغط الإجتماعي" بمعنى "النساء غير قادرات على إتخاذ القرارات بحريّة" ، وعلق أحد المشاركين في لبنان قائلاً "التقاليد تضع قيودًا على المرأة". في حين أن النساء قد يكون لديهن قدرة بسيطة على الوصول إلى مساحات صنع القرار ، كما أوضح أحد المشاركين في ميانمار "المشكلة هي أن مناقشاتهن لا تؤخذ في الإعتبار". وأوضح مشارك آخر أن "قلة قليلة فقط من الناس يقبلون قيادة المرأة" بالإضافة إلى أن "النساء ليس لديهن سلطة إتخاذ القرار ولا يملك سوى الرجال هذه السلطة". كما سلّط المشاركون الضوء على

Photo: /ActionAid

إستجابة أكشن إيد الطارئة رداً على إنفجار بيروت في لبنان في آب 2020

الحواجز المؤسسية. علّقت النساء في لبنان على أن الإجتماعات التي عقدتها المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة تتطلب قدرات وموارد مالية لا تتوفر لديهن ولغات لا يتحدثن بها من أجل المشاركة بشكل هادف. بينما ذكر أحد المشاركين "هناك نوع من بناء القدرات مطلوب وغير متوفر" وتساءل آخر "لماذا يجب أن نتحدث باللغة الإنجليزية؟"

قيادة منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية والحلول البديلة للأزمات

واصلت منظمات حقوق المرأة الإستجابة على الرغم من التحديات التي تواجهها في الإعتراف بها كجهات فاعلة رئيسية وإنعدام الرؤية على الأرض. تُعزى زيادة قيادة المرأة أثناء الأزمات جزئيًا إلى قدرة منظمات حقوق المرأة على التكيف ووصولها إلى المجتمعات الضعيفة من خلال شبكاتها الحالية. أوضح أحد المشاركين في ميانمار أن "هناك إختلافات بين الأهداف الأصلية والسيناريوهات الحالية ونحن بحاجة إلى تعديلها" وأضافت إمرأة في صوماليلاند "عندما نكون قادرين على التكيف سيكون بإمكاننا تقديم المساعدة". يتّضح من البحث أن منظمات حقوق المرأة تعمل عبر الرابطة (نكسس) بمرونة مع إعطاء الأولوية للمجالات المختلفة إعتمادًا على الموقف في متناول اليد.

أمثلة على الإستجابات التي تقودها النساء قبل حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها

كانت منظمات حقوق المرأة في صوماليلاند في طليعة الإستجابات للعنف القائم على النوع الإجتماعي خلال فترات جائحة كوفيد 19 والجفاف، على الرغم من أن خدمات العنف القائم على النوع الإجتماعي غالبًا ما تكون محاطة جنبًا إلى جنب ويواجه الناجون صعوبات في الحصول على الدعم مثل المساعدة الصحية والنفسية الإجتماعية والمساعدة القانونية. خلال إعصار ساجار في عام 2018 ، حشدت منظمات حقوق المرأة هذه نفسها ودربت أفراد المجتمع لمشاركة المعلومات الحيوية مع أفراد المجتمع الأكثرعرضة لخطر التهميش مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو الذين يعيشون في المناطق الريفية. في أعقاب إنفجار بيروت في لبنان ، فتحت منظمات حقوق الإنسان ملجأ مؤقتًا لأولئك الذين فقدوا منازلهم في الإنفجار ووجدوا أن النساء اللواتي يعشن بمفردهن كن الأكثر تضررًا والأقل دعمًا وعلقوا "لقد حاولنا مساعدتهن لأنه لم يكن لديهن أحد".

في أعقاب إعصار ماثيو في عام 2016 ، دعمت العديد من منظمات حقوق المرأة في هايتي إجلاء الأشخاص من المناطق العالية الخطورة وقادت حملات زيادة الوعي بالمخاطر المحددة التي تتعرض لها النساء والفتيات اللواتي يعشن في ملاجئ مؤقتة معرضة لخطر العنف القائم على النوع الإجتماعي. في ميانمار توزع منظمات حقوق المرأة بإنتظام المساعدة الإنسانية من خلال مجموعات النساء من الأقران القائمة على المجتمع والتي تقدم الدعم للأسر المستهدفة في المجتمع.

تمكين المرأة من المشاركة والقيادة الهادفة

سلطت منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي تحدثنا إليها الضوء على أنه حتى لو أتيحت لها الفرصة للمشاركة بشكل أكثر جدوى في هياكل صنع القرار فإنها ستظل بحاجة إلى مدخلات رئيسية مثل التوظيف والتدريب والتمويل وغير ذلك من أشكال الدعم من أجل المشاركة بشكل هادف. كما علّق أحد المشاركين في لبنان "نحن أكثر دراية بالإحتياجات والمجتمع وربما نحتاج إلى دعم على مستويات أخرى".

عندما تعلق الأمر بالشراكات مع المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة سعت منظمات حقوق المرأة إلى مشاركة أكثر فاعلية للمعلومات والمزيد من فرص التعاون والتواصل وبناء القدرات. كما أوضح أحد المشاركين في هايتي

> **"نحن بحاجة إلى مزيد من التدريب والأدوات حتى نتمكن من تعزيز أنفسنا إقتصاديًا" وفي لبنان أضاف أحد المشاركين "يجب أن نتدرب دائمًا حتى يكون لدينا القدرة على المشاركة"**

. عند سؤالهم عما يحتاجون إليه للانخراط بشكل هادف في الإستجابة لاحتياجات مجتمعهم ، قال 62٪ من المشاركين إنهم يؤيدون التعاون مع منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية الأخرى و 66٪ يحتاجون إلى مزيد من الإعتراف بقيادتهم. المتطلبات الأخرى

المذكورة هي المحادثات الطويلة الأمد مع الجهات الفاعلة الأخرى (59٪) ودعم رفع مستوى المناصرة على المستوى الوطني (55٪) والتدريب على اللغة والمصطلحات الإنسانية (45٪).

كملخص، توصل بحثنا إلى أن منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية تعمل عبر الرابطة (نكسس) للإستجابة للمخاطر المركبة المتعددة مثل تغير المناخ والنزاع وحالات الطوارئ السريعة الظهور - بدون الخطوط المصطنعة التي أظهرتها مجموعة من الجهات الفاعلة الدولية والجهات المانحة العاملة في الجهود الإنسانية والإنمائية وبناء السلام. يشير السياق العالمي الجديد لـ كوفيد 19 وحالات الطوارئ الممتدة المتزايدة والتكيف مع تغير المناخ إلى أن الأزمات ببساطة لا تتوافق مع هذه الإنقسامات. كما يسلّط البحث الضوء على أنه كان على النساء المحليات والمنظمات التي تقودها النساء التوصل إلى حلول بديلة للإستجابة لحالات الطوارئ مع الإستمرار في الريادة وتقديم الخدمات الرئيسية للمجتمع على المدى الطويل. يوضح كيفية العمل من خلال الرابطة (نكسس) بنجاح ويقدم عملهن أمثلة يمكن للمجتمع الدولي التعلم منها.

ومع ذلك ، هناك حاجة إلى عدة عناصر لجعل هذا التحول ممكنًا.

أولاً ، هناك حاجة إلى البرمجة التحويلية القائمة على النوع الإجتماعي لتفكيك التفاوتات الهيكلية من أجل القيام بأنشطة إنسانية وإنمائية وأنشطة بناء السلام ذات مغزى. نحن نعلم أن النساء والفتيات أكثر عرضة خلال الأزمات لأشكال متعددة من التمييز ، بما في ذلك العنف القائم على النوع الإجتماعي. يتفاقم هذا عندما يتقاطع مع أشكال أخرى من التمييز - على سبيل المثال وجد التقرير أن النساء من مجتمع الميم أقل عرضة لتلقي الدعم أثناء الأزمات بسبب الخوف من وصمة العار.

ثانيًا ، يعد تشغيل الرابطة (نكسس) تحديًا بسبب الأولويات المتضاربة من قبل مختلف الجهات الفاعلة في التنمية الدولية. قال 95٪ من الأفراد الذين شملهم الإستطلاع أن هناك حاجة إلى روابط أفضل بين العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الدولية للإستعداد لحالة الطوارئ والإستجابة لها والتعافي منها. وسلّط المراسلون الضوء أيضًا على مخاطر نهج "واحد يناسب الجميع" ، مشيرين إلى أن هذا غالبًا ما يؤدي إلى تجاهل قضايا حقوق المرأة الحساسة. في الواقع لاحظ المشاركون أن عمل حقوق المرأة على المدى الطويل غالبًا ما يتوقف مؤقتًا أو يتم تحويل الأموال إلى أعمال الطوارئ القصيرة الأجل عند حدوث أزمات.

أهم ٥ طلبات لضمان مشاركة هادفة للمنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة من القيادات النسائية التي شملتها الدراسة في هذا البحث

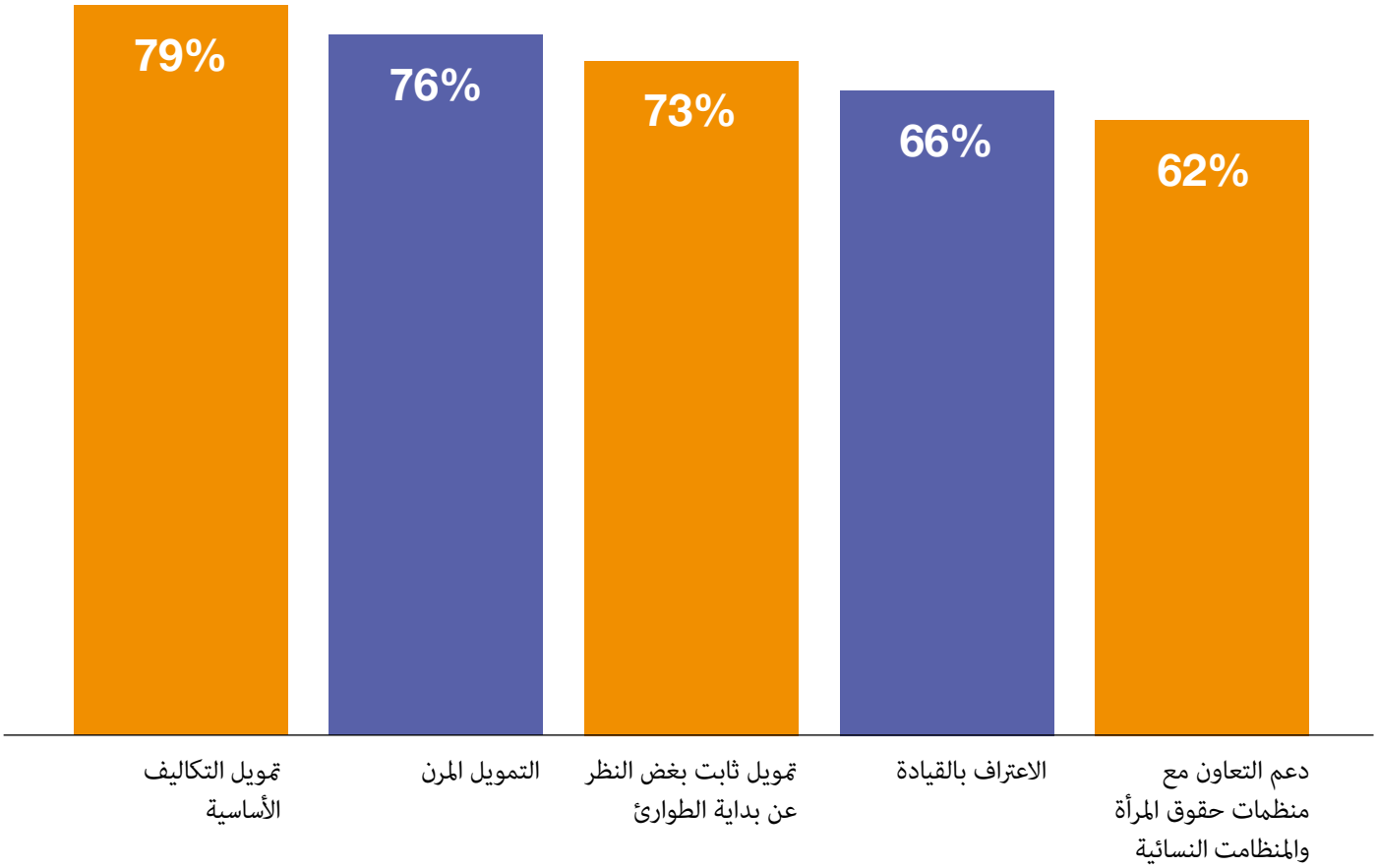

أخيرًا ، يتطلب تمهيد الطريق لتغيير مستدام وطويل الأجل الإعتراف على المستوى الدولي بالفهم العميق لمنظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية لمجتمعاتها ونقل السلطة وقدرات إتخاذ القرار إلى هذه المجموعات. على سبيل المثال في صوماليلاند تم الإبلاغ عن عدم وجود ممثلات للمرأة في الفرع التشريعي للحكومة. لإحداث تغيير مستدام ، يجب الجمع بين الإعتراف الأكبر بمنظمات حقوق المرأة والإلتزام بالتمويل الطويل الأجل من المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى ، كما هو موضح في جدول النتائج أعلاه.

3. الخلاصة والتوصيات

يمكن أن تكون الرابطة (نكسس) أداة مفيدة لتغيير طرق العمل وديناميكيات القوة والشراكة وآليات التمويل عبر المجتمع الدولي. حتى الآن ، لم نشهد تطبيق الرابطة (نكسس) بشكل فعال وكانت عدسة النوع الإجتماعي غائبة إلى حد كبير. هذا على الرغم من العمل الذي تقوم به المنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة في تشغيل الرابطة (نكسس) - تعمل دائمًا تقريبًا خارج التصنيف الصارم للعمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام الذي يفرضه المجتمع الدولي.

وجد البحث أن العمل عن كثب مع المنظمات النسائية و منظمات حقوق المرأة ليس فقط الطريقة الصحيحة أخلاقياً للعمل في العمل الإنساني ولكنه ينتج أيضًا برامج وسياسات وتأثيرات عالية الجودة. يساعد التعاون مع المنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة المجتمع الدولي على تجاوز الرابطة (نكسس) والبدء في تفكيك ديناميات القوة التي تميز حقوق الرجال وأصحاب المصلحة واحتياجاتهم من شمال الكرة الأرضية من أجل إنشاء نظام يدعم حقوق مجموعة متنوعة من النساء ومساهماتهن من الجنوب العالمي.

قدّم المشاركون من ميانمار وصوماليلاند وهايتي ولبنان رؤى مفيدة حول الجهود الأوسع لتفعيل الرابطة (نكسس) والعمل بفعالية في المجالات الإنسانية. شاركوا أيضًا في الحاجة إلى تغيير طرق العمل القياسية للسماح ببرامج محلية أكثر إرتباطًا وقائمة على الحقوق بقيادة أصوات المجتمع وتحديداً القيادات النسائية التي كانت تقود الجهود داخلها حتى الآن ، مع التوصيات الرئيسية التالية:

أمينة جمعة إسماعيل أم تبلغ من العمر 40 عاما من هدينتا في صوماليلاند.

Photo: Daniel Jukes/ActionAid

النتيجة الرئيسية: تفعيل الرابطة (نكسس) - البرمجة التحويلية بين الجنسين هي الخطوة الأولى في معالجة عدم المساواة وإعتماد نهج متكامل.

يجب على المانحين والمجتمع الدولي (الفاعلون الإنسانيون والمجتمع المدني العاملون في التنمية وبناء السلام) تطوير وإعتماد نهج متكامل للبرامج الإنسانية والإنمائية وبناء السلام من خلال:

1 إجراء تحليل شامل للنوع الإجتماعي عند التخطيط للإستجابات لحالات الطوارئ من أجل فهم الإحتياجات المتداخلة للنساء والفتيات العاملات في السياقات المتأثرة بالأزمات والإستجابة لها.

يجب إعطاء الأولوية لتصنيف البيانات الإضافية للفئات "المعرضة للخطر" ، مثل النساء الحوامل والنساء ذوات الإعاقة للمساعدة في توثيق الفروق المتقاطعة المحتملة بين الجنسين وفعالية البرمجة بالنسبة لهن وتحليلها.

2 وضع تحليل النزاع القائم على النوع الإجتماعي في مركز الإستجابات العالمية القصيرة والطويلة الأمد للأزمات الإنسانية والأزمات الممتدة. بإستخدام المنهجيات التشاركية ، العمل مع المجموعات النسائية لتوثيق الأسباب الجذرية للنزاع وفهمها وإلتقاط الأبعاد المتعددة (السياسية والإجتماعية والإقتصادية والأمنية) للنزاع وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على تصميم البرنامج وتقديمه.

3 دمج المناصرة وبناء السياسات والرصد والتقييم في تصميم البرنامج من خلال قيادة أصوات النساء.

4 ضمان بناء البرامج الإنسانية في روابط فعالة لحماية المرأة وقدرتها على الصمود والتنمية من خلال التمويل المخصص للتصدي للعنف القائم على النوع الإجتماعي والاستجابة له والوقاية منه وتوفير حماية فعالة للمرأة (مثل حماية الأماكن الآمنة والوصول إلى الخدمات التي تركز على المرأة.)

يجب أن تكون الإستجابة للأزمات متجذرة دائمًا في التحليل القائم على النوع الإجتماعي والسياق المحدد الذي يأخذ في الإعتبار إحتياجات المجتمع ككل ويتناولها.

يمكن أن يساعد فهم السياق الذي تعمل فيه الأزمة (سواء كانت ناجمة عن مخاطر النزاع أو تغير المناخ) الجهات الفاعلة على فهم الأسباب الجذرية للإستبعاد والتمييز ويمنع الإنزلاق إلى مزيد من الإقصاء والتمييز.

يمكن للتحليل التحولي القائم على النوع الإجتماعي المشترك أن يوفر نقطة البداية الحاسمة للإستجابة التي تتناول المعايير بين الجنسين وعدم المساواة التي تسهم في تحقيق هدف أساسي يتمثل في الإتساق بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام من أجل تقليل المخاطر ومواطن الضعف بشكل فعال ، مع دعم جهود الوقاية في الوقت نفسه.

النتائج الرئيسية: إن الإعتراف بدور منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي تقوم بتفعيل الرابطة (نكسس) ودعم قيادتها يعزز العمل الإنساني الأكثر كفاءة.

يجب على المانحين والمجتمع الدولي (الفاعلون الإنسانيون والمجتمع المدني العاملون في التنمية وبناء السلام):

1 ضمان وصول منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية إلى المحادثات الدولية والمشاركة بشكل مباشر مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وبناء السلام. يمكن القيام بذلك من خلال الحوار المفتوح مع المجموعات النسائية للحصول على المشورة حول أفضل السبل لإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة ، بما في ذلك قيود السفر والأمن على أماكن صنع القرار والقيود المالية ومعالجة مشاكل اللغة من خلال توفير الترجمة.

2 الإستثمار في بناء القدرات حول فرص أطول أجلاً وأكثر إستدامة للمرأة حتى تتمكن من بناء المرونة وممارسة قدر أكبر من الإستقلالية أثناء حالات الطوارئ.

3 إحترم سلطة منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية ومصداقيتها على سبيل المثال من خلال إدراج علامتها التجارية وضمان التحقق من صحتها وتوقيعها على التعاون في التقارير الخارجية والوثائق العامة التي تعكس عملها.

إلى الجهات الحكومية في الدولة:

1 تعزيز تمثيل النساء المحليات والجهات الفاعلة بقيادة النساء وسلطتهن في التخطيط الحكومي وآليات العمل الإنساني والإنعاش. يمكن القيام بذلك من خلال:

- ضمان إدراج منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية في المحادثات حول الأولويات الإستراتيجية في خطط الإستجابة الإنسانية على المستوى القطري.
- إشراك منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية في المحادثات مع الآليات القائمة على النوع الإجتماعي الوطنية والبرلمانيات والوزارات القطاعية والبرلمانات الوطنية لمراعاة تأثير القرارات على حقوق المرأة في الإستجابة للأزمات.

2 التأكد من مشاركة المعلومات مع منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية أثناء حالات الطوارئ - وتحديداً عند إستضافة آليات التنسيق وأي فرص تمويل جديدة. يمكن أن يساعد ذلك في ضمان أن الإلتزام بالقيادة النسائية وحقوق المرأة والمساءلة عنها في جهود الاستجابة هو هدف واضح وأساسي لخطط الإستجابة الوطنية.

تعمل المنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة على تشغيل الرابطة (نكسس) من خلال إعتماد طرق دقيقة ومتطورة لربط الإستجابة والتأهب والإستدامة الطويلة الأجل مع عمليات السلام والتعافي مع معالجة أوجه عدم المساواة المنهجية.

النتيجة الرئيسية: يعتبر التمويل المخصص والشراكات الهادفة مع منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية أمر بالغ الأهمية في تفعيل الرابطة (نكسس) بشكل هادف.

يجب على المانحين والمجتمع الدولي (الفاعلون الإنسانيون والمجتمع المدني العاملون في التنمية وبناء السلام):

1 توفير تمويل طويل الأجل ومتعدد السنوات ومرن يمكن تكييفه مع سياقات مختلفة من أجل تجنب تدفقات التمويل المنعزلة وبطء التمويل غير التفاعلي (مثل الإستجابة لإنعدام الأمن في أوقات النزاع والإستجابة لتغير المناخ في أوقات الجفاف).

يجب أن تصل نسبة من هذه الأموال إلى المنظمات المحلية وتدعمها (على وجه التحديد منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية) التي كانت تعمل بالفعل عبر الرابطة (نكسس) وغالبًا ما لا تحظى بالأولوية في آليات التمويل الدولية مع إشتراطات منصوص عليها تشمل أهدافًا محددة وإلزامية لضمان وصول الموارد إلى النساء والفتيات. من أجل القيام بذلك بشكل هادف قم بإعداد اجتماعات إستشارية داخل البلد مع منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية لفهم آليات التمويل التي تعمل بشكل أفضل (ولماذا) في سياقها.

2 تبسيط متطلبات التمويل لا سيما في تمويل الإستجابات للطوارئ التي لها طرق تطبيق بسيطة وسهلة الوصول مما سيجعل الوصول إلى الأموال أسهل وتجنب التأخير الناجم عن العمل من خلال الوسطاء.

3 ضمان مشاركة المرأة في تطوير العطاءات وضمن حوكمة آليات التمويل على المستوى الوطني التي تم إنشاؤها في الدولة من قبل المانحين. قم بذلك من خلال تزويدهن بالدعم في التقدم بطلب للحصول على تمويل مؤسسي على سبيل المثال من خلال: توفير التدريب على كتابة المقترحات وضمان تمثيل منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية في آليات التمويل التي يقودها المانحون في الدولة ومن خلال تغطية النفقات العامة والتكاليف الأساسية التي ستتيح مساحة لمنظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية للتقدم لمثل هذه الفرص.

4 بناء شراكات هادفة طويلة الأجل مع منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية بما في ذلك إستعراض الكيفية التي قد تؤدي بها متطلبات التمويل الدولي ونُهج الشراكة إلى توليد مخاطر للشركاء المحليين والتشاور مع الشركاء بشأن طرق منع هذه المخاطر أو التخفيف منها وأيضا إعتماد نهج شراكة لإدارة المخاطر مع التركيز على المخاطر المحددة التي تواجهها المنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة.

على الرغم من أن المنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة تعمل على تشغيل الرابطة (نكسس) لم يتم منحها الإعتراف أو المساحة أو التمويل الذي تحتاج إليه ويجب أن تتمكن من الوصول إليه.

المراجع

[1] Fanning, E. and Fullwood-Thomas, J. (2019) The Humanitarian-Development-Peace Nexus: What does it mean for multi-mandated organizations? Policy & Practice, Oxfam. Retrieved from: https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-humanitarian-development-peace-Nexus-what-does-it-mean-for-multi-mandated-o-620820/

[2] Kittaneh, A. and Stolk, A. (2018) Doing Nexus Differently: How can Humanitarian and Develop Actors link or integrate humanitarian action, development and peace? Care International. Retrieved from: CARE_hub_detailed_paper_doing_Nexus_differently_2018.pdf

[3] Poole, L. and Culbert, V. (2020) Financing the Nexus: Gaps and Opportunities from a Field Perspective. Food and Agriculture Origanization of the United Nations, Norwegian Refugee Council and UNDP. Retrieved from: financing_the_Nexus_report.fao-nrc-undp.2020.pdf

[4] Daigle, M. and Ignatiou, N. (December, 2021) Humanitarians and the Women, Peace and Security agenda during Covid-19. Gender and Development Network. Retrieved from: https://static1.squarespace.com/static/536c4ee8e4b0b60bc6ca7c74/t/61b0ec89743ede4f-299473cf/1638984841907/WPS+and+humanitarian+FINAL+07.12.2021+TYPESET.pdf

[5] See: ActionAid UK 'Our Commitment to Trans Inclusion'

[6] Redvers, L and Parker, B. (2020). Searching for the Nexus: Give peace a chance. The New Humanitarian. Retrieved from: The New Humanitarian | Searching for the triple Nexus: Give peace a chance

[7] Murphy et al. (2018). Survivor-Led Response: Local recommendations to operationalise building back better, International Journal of Disaster Risk Reduction, Elsevier

[8] Mosel, I., & Levine, S. (2014). Remaking the case for linking relief, rehabilitation and development: How LRRD can become a practically useful concept for assistance in difficult places. Humanitarian Policy Group, the Overseas Development Institute.

[9] Murphy et al. (as above)

[10] Aning, K. (2007) Security, the War on Terror and Official Development Assistance. Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre. Retrieved from: https://gsdrc.org/document-library/security-the-war-on-terror-and-official-development-assistance/

[11] Uppsala Conflict Data Program (2021). Retrieved from: https://ucdp.uu.se/

[12] Dubois, M. (2020). The triple Nexus: threat or opportunity for the humanitarian principles? Centre for Humanitarian Action.

[13] UNSCR resolutions 1820, 1888, 1889, 1960, 2106, 2122, 2242, 2467 and 2493. The UN Security Council Resolution 2250 on Youth Peace and Security was adopted in 2015.

[14] Daigle, M. (2021). Women, Peace and Security and humanitarianism – 3 ideas for a return to radical action. ODI. Retrieved from: Women, Peace and Security and humanitarianism – 3 ideas for a return to radical action | ODI: Think change

[15] The SDGs commit to support nationally-owned and led development plans, as well as set out ambitious milestones for States to "leave no one behind" and to "reach the furthest behind first".

[16] Nduwimana, F. (2007). United National Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security. Retrieved from: https://www.un.org/womenwatch/osagi/cdrom/documents/Background_Paper_Africa.pdf

[17] Fanning, E. and Fullwood-Thomas, J. (2019) The Humanitarian-Development-Peace Nexus: What does it mean for multi-mandated organizations? Policy & Practice, Oxfam. Retrieved from: https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-humanitarian-development-peace-Nexus-what-does-it-mean-for-multi-mandated-o-620820/

[18] True, J. and, Hewitt, S. (2018). 'What works in Relief and Recovery' in 'The Oxford Handbook of Women, Peace, and Security', Oxford Handbooks, available at: What Works in Relief and Recovery | The Oxford Handbook of Women, Peace, and Security | Oxford Academic (oup.com)

[19] Goemans, C. and Loudon, S. (2021). Gender equality across the Humanitarian-Development-Peace Nexus. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Retrieved from: https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD(2021)10&docLanguage=En

[20] See: Development finance for gender equality and women's empowerment - OECD.

[21] Daigle, M. and Ignatiou, N. (2021) Humanitarians and the Women, Peace and Security agenda during Covid-19. Gender and Development Network. Retrieved from: https://static1.squarespace.com/static/536c4ee8e4b0b60bc6ca7c74/t/61b0ec89743ede4f299473cf/1638984841907/WPS+and+humanitarian+FINAL+07.12.2021+TYPESET.pdf

[22] Fanning, E. and Fullwood-Thomas, J. (as above)

[23] See: Humanitarian Emergencies Around the World | USA for UNHCR (unrefugees.org)

[24] See Global Humanitarian Overview (2022): Global Humanitarian Overview 2022 | Global Humanitarian Overview (unocha.org)

[25] OECD (2020) Covid-19, crises and fragility, OECD Policy Paper, Retrieved from: https://www.oecd-ilibrary.org/development/covid-19-crises-and-fragility_2f17a262-en

[26] ibid

[27] See: UN Women, 2021: UN Women | Explainer: How COVID-19 impacts women and girls

[28] Parke, A. (2020). Creating lasting impact: the Power of Women-Led Localised Responses to Covid-19. ActionAid. Retrieved from: https://www.actionaid.org.uk/sites/default/files/publications/creating_lasting_impact_the_power_of_women-led_localised_responses_to_covid-19.pdf

[29] CAFOD, Care International UK and ActionAid UK. 2020. Humanitarian Funding, Partnerships and Coordination in the COVID-19 crisis: Perspectives from local women-led organisations and women's rights organisations. Retrieved from: https://actionaid.org/sites/default/files/publications/WLO-Covid19-Joint%20Policy%20Brief.pdf

[30] ActionAid. (2016). On the Frontline: Catalysing Women's leadership in Humanitarian Action. Retrieved from: https://www.actionaid.org.uk/sites/default/files/publications/actionaid_policy_report_on_the_frontline_catalysing_womens_leadership_in_humanitarian_action.pdf

[31] Some of these commitments are outlined in this footnote. The UN-WB Partnership Framework for the 2030 Agenda and the WB's Fragility, Conflict, and Violence (FCV) Strategy (2020) have both prioritised prevention; A "New Way of Working" commitment at the World Humanitarian Summit in 2017 focuses on the Nexus debate, and a Joint Steering Committee to Advance Humanitarian and Development Cooperation, has been set up by the UN Secretary General to advance the linkages. The OECD also adopted a 2019 Recommendation on the Nexus to forge complementarity across action. At collective level, the IASC has elevated the triple Nexus to a new Task Team, and there has been collective effort to build system-wide and institutional capacities: the IASC produced an Issue Paper on strengthening the articulation of peace in the Nexus and a mapping of lessons learned (led by Oxfam and OCHA); and several signatories, including ICVA and several UN agencies, reported on their support for the establishment of the UNDP-hosted Nexus Academy created by the UN–DAC Dialogue Group. Launched officially in early 2022, the Academy is intended to facilitate joint learning and knowledge exchange between donors, UN, NGOs and a range of other stakeholders to accelerate triple Nexus approaches (UN–DAC Dialogue Group, 2022).

[32] McCandless, E. (2021). Critical Evolutions in the Peacebuilding-Development Praxis Nexus: Crisis and Complexity, Synergy and Transformation. Journal of Peacebuilding & Development. Retrieved from: Critical Evolutions in the Peacebuilding-Development Praxis Nexus: Crisis and Complexity, Synergy and Transformation - Erin McCandless, 2021 (sagepub.com)

[33] ibid

[34] Oxfam. (2019). The Humanitarian-Development-Peace Nexus: What does it mean for multi-mandated organizations? Retrieved from: dp-humanitarian-development-peace-Nexus-260619-en.pdf;jsessionid=710C015A5E-7D8807107A159CDBED02E6 (openrepository.com)

[35] Development Initiatives. (2022). Donors at the triple Nexus: lessons from the United Kingdom: Chapter 1. Retrieved from: Introduction - Development Initiatives (devinit.org)

[36] OECD Legal Instruments. (2019). DAC Recommendation on the Humanitarian-Development-Peace Nexus. Retrieved from: https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-5019

[37] UNICEF. The Humanitarian-Development Nexus: A new way of working to deliver long-lasting results for children. Retrieved from: https://www.unicef.org/eu/humanitarian-development-Nexus

[38] OCHA. (2017). Humanitarian Development Nexus. Retrieved from: Humanitarian Development Nexus | OCHA (unocha.org)

[39] Daigle, M. and Ignatiou, N. (2021). Humanitarians and the Women, Peace and Security agenda during Covid-19. Gender and Development Network. Retrieved from: https://static1.squarespace.com/static/536c4ee8e4b0b60bc6ca7c74/t/61b0ec89743ede4f299473cf/1638984841907/WPS+and+humanitarian+FINAL+07.12.2021+TYPESET.pdf

[40] Those participating in the research identified themselves either as a member of an official WRO and WLO, or as an individual woman leader who has supported/volunteered as part of humanitarian responses or responded to a humanitarian crisis within their community.

[41] ActionAid. (2021). ActionAid Feminist Research Guidelines. Retrieved from: ActionAid Feminist Research Guidelines_2021.pdf

[42] Ibid

[43] ActionAid. (2019). Safety with Dignity: ActionAid's Women Led Community-Based Protection Manual. Retrieved from: https://actionaid.org/sites/default/files/publications/Safety%20With%20Dignity%20manual%20%282019%29.pdf

[44] ActionAid's emergency responses are guided by our Human Rights Based Approach (HRBA) as well as our Humanitarian Signature. The signature focuses on promoting women-led preparedness and response in humanitarian emergencies, occupation and conflicts to strengthen their power and agency to transform the humanitarian system to be more locally led and accountable to affected communities. This is underpinned by resilience building and longer-term sustainable change, including empowering individuals and addressing underlying inequalities through all our development programming.

[45] ActionAid. (2019) WLCBP approach: 2019 -AA-WLCBP-Manual-A4-digital-v4.pdf (actionaid.org)

[46] Wenham et al. (2020). COVID-19: the gendered impacts of the outbreak. The Lancet, Volume 395, ISSUE 10227, P846-848 and ActionAid. (2020). Creating lasting impact: the Power of Women-Led Localised Responses to Covid-19. Retrieved from: https://www.actionaid.org.uk/sites/default/files/publications/creating_lasting_impact_the_power_of_women-led_localised_responses_to_covid-19.pdf

[47] Plan International UK. (2019). Left Out, Left Behind: Adolescent girls' secondary education in crises. Retrieved from: https://www.planinternational.nl/uploaded/2019/06/Left-out-Left-behind-report.pdf?x65987 and Zarrilli, S. and Luomaranta, H. (2021). Gender and unemployment: Lessons from the COVID-19 pandemic. UNCTAD. Retrieved from: https://unctad.org/news/gender-and-unemployment-lessons-covid-19-pandemic

[48] See: Gender-based violence in emergencies | UNICEF

[49] World Bank. (2021). Retrieved from: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/05/01/lebanon-sinking-into-one-of-the-most-severe-global-crises-episodes; Human Rights Watch. (2021). They Killed Us from the Inside. An Investigation into the August 4 Beirut Blast. Retrieved from: https://www.hrw.org/report/2021/08/03/they-killed-us-inside/investigation-august-4-beirut-blast#:~:text=Thirty%2Done%20children%20required%20hospitalization,the%20private%20businesses%20in%20Beirut

[50] Based off the research findings, this was stressed as fewer opportunities for women employed in agricultural settings due to loss of crops.

[51] Steady, F. C. (2014). Women, Climate Change and Liberation in Africa. Race, Gender & Class, 21(1/2), 312–333. http://www.jstor.org/stable/43496976

[52] ActionAid. (2021). Avoiding the Climate Poverty Spiral: Social protection to avoid climate-induced loss & damage. Retrieved from: https://actionaid.org/publications/2021/avoiding-climate-poverty-spiral-social-protection-avoid-climate-induced-loss; and UNOCHA. (2016). Understanding the climate-conflict nexus from a humanitarian perspective: a new quantitative approach. Retrieved from: https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Understanding%20the%20climate-conflict%20nexus.pdf

[53] Steady, F. C. (as above)

[54] On the definition of peace to include the household level and focus on the attainment of individual rights, also see: ActionAid, IDS and WomanKind (2012) From the Ground Up: Women's Role in local peacebuilding in Afghanistan, Liberia, Nepal, Pakistan and Sierra Leone https://actionaid.org/sites/default/files/from_the_ground_up_-_executive_summary.pdf

[55] Due to women most likely being carers in the household and frontline health workers, and with lower access to health care services. For further reading on this, see: GAPS. (2021). Now and the Future – Pandemics and Crisis: Gender Equality, Peace and Security in a COVID-19 World and Beyond. Retrieved from: https://gaps-uk.org/resources/now-and-the-future-pandemics-and-crisis-gender-equality-peace-and-security-in-a-covid-19-world-and-beyond/ and: OECD. (2020). Women at the core of the fight against COVID-19 crisis. Retrieved from: https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/women-at-the-core-of-the-fight-against-covid-19-crisis-553a8269/

[56] Development Initiatives. (2022). Donors at the triple Nexus: lessons from the United Kingdom: Chapter 1. Retrieved from: Introduction - Development Initiatives (devinit.org)

[57] Goemans, C. and Loudon, S. (2021). Gender equality across the Humanitarian-Development-Peace Nexus. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Retrieved from: https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=DCD(2021)10&docLanguage=En

[58] Oxfam. (2019). The Humanitarian-Development-Peace Nexus: What does it mean for multi-mandated organizations? Retrieved from: dp-humanitarian-development-peace-Nexus-260619-en.pdf;jsessionid=710C015A5E-7D8807107A159CDBED02E6 (openrepository.com)

[59] ActionAid. (2021). Bargaining for Better: Bringing a Feminist Lens to the Grand Bargain 2.0. Retrieved from: https://actionaid.org/sites/default/files/publications/Bargaining%20for%20Better.pdf

[60] CARE. (2021). Time for a Better Bargain: How the Aid System Short-changes Women and Girls in Crisis. Retrieved from: https:// www.care.org/wp-content/uploads/2021/03/She-Leads-in-CrisisReport_4.7.21_updated.p

[61] Daigle, M. and Ignatiou, N. (December, 2021) Humanitarians and the Women, Peace and Security agenda during Covid-19. Gender and Development Network. Retrieved from: https://static1.squarespace.com/static/536c4ee8e4b0b60bc6ca7c74/t/61b0ec89743ede4f-299473cf/1638984841907/WPS+and+humanitarian+FINAL+07.12.2021+TYPESET.pdf

[62] Parke, A. (2020). Creating lasting impact: the Power of Women-Led Localised Responses to Covid-19. ActionAid. Retrieved from: https://www.actionaid.org.uk/sites/default/files/publications/creating_lasting_impact_the_power_of_women-led_localised_responses_to_covid-19.pdf

[63] Daigle, M. (2021). Women, Peace and Security and humanitarianism – 3 ideas for a return to radical action. ODI. Retrieved from: Women, Peace and Security and humanitarianism – 3 ideas for a return to radical action | ODI: Think change

[64] Martin, S. and de la Puente, D. (2018). WPS and Humanitarian Action. Oxford Handbook of Women, Peace and Security. Retrieved from: https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190638276.013.48

شكر وتقدير:

كتبت هذا التقرير نيكي إغناتيو وأليس رامزي من منظمة أكشن إيد بالمملكة المتحدة.

نود أن نعرب عن إمتناننا الخاص لجميع القيادات النسائية ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية التي قدمت رؤى وخبرات لا تقدر بثمن ودعمت في تصميم البحث والتطوير المشترك للتوصيات وساعدت في التحقّق من صحة النتائج ووضع اللمسات الأخيرة عليها. لم يكن هذا ممكناً بدونها:

- AsosyasyonFanm Gran Vensan – AFGV (هايتي)
- Association des Femmes Travailleuses de Jérémie – AFTJ (هايتي)
- Dawer [لبنان]
- Gender Equality Network [ميانمار]
- IJAARA Women Association [صوماليلاند]
- Mouvement des Femmes de Loncy – MFL [هايتي]
- NAFIS [صوماليلاند]
- NAGAAD [صوماليلاند]
- Organisation des Femmes Solidaires - OFASO [هايتي]
- ÒganizasyonFanmKonba - OFK [هايتي]
- Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa [صوماليلاند]
- The Lebanese Women Democratic Gathering (RDFL) [لبنان]
- Towfiiq Self Help Group [صوماليلاند]
- Union des Femmes de Lascahobas – UFL [هايتي]
- Women's Action for Advocacy and Progress Organization [صوماليلاند]

يتضمن ما ورد أعلاه قائمة بمنظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية بالإضافة إلى الشبكة التي تكون منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية جزءًا منها ولكن لا يشمل جميع منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية المشاركة في هذا البحث لأن بعض المنظمات لا ترغب في الكشف عن هويتها. كما نشكر منظمة إنقاذ الطفولة في الصومال لمشاركة الأفكار مع الفريق في هذه العملية في صوماليلاند.

نود أيضًا أن نعرب عن شكرنا للعديد من الأفراد داخل إتحاد أكشن إيد الذين قدموا وقتهم ورؤاهم للمساعدة في جمع هذا التقرير معًا وتحديداً لفرق البحث داخل البلد التي جمعت البيانات في لبنان وهايتي وصوماليلاند وميانمار: سابين أبي عاد وهيبو آدم وتايو أجوس وأنجيلين أنيستوس وساندرا بيسريث وليال أبو ضاهر وريتشاردسن دورسينت ومانون لفلور وميشيل منصور ولوفلي مايجنان وأراديا ميهتا ونورا محمد وماسيمبا نيامانهندي وكارميلين أوريزما وأبهيجيت باتنايك وبو إي فيو وديرغا راج سيغدل وإليزابيث ريتشارد ومحمد سليمان الطرابي.

خلال التخطيط والبحث والمراجعة تلقّت سارة ألمر وهانا بوند وكيت كارول وبرانيتا شودري ونفيسا جودال وغريس إيريري ومايك نويز وآنا بارك وإيلي شيليتو وفرانسيسكو يرمو مدخلات وتعليقات قيّمة طوال فترة التخطيط والبحث والمراجعة.

التصميم والتوضيح من قبل آنا باشنس.

نسخ وتحرير روان دنت.

تم إجراء البحث بفضل التمويل الذي People's Postcode Lottery. تم جمعه من لاعبي

Supported by players of PEOPLE'S POSTCODE LOTTERY

Awarded funds from POSTCODE INTERNATIONAL TRUST

أكتوبر 2022

منظمة أكشن إيد بالمملكة المتحدة

الصفحة الأخيرة

ActionAid UK

33-39 Bowling Green Lane
London EC1R 0BJ

www.actionaid.org.uk

@ActionAidUK
ActionAidUK
@ActionAidUK

ActionAid is a charitable company limited by guarantee and registered in England and Wales (Company number 01295174). England and Wales charity number 274467, Scottish charity number SC045476. Registered Office 33-39 Bowling Green Lane, London EC1R 0BJ.